https://doi.org/10.47641/JRS.2025-12-1.04

مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات ISSN 2518-5721 PTCJRS

Vol. 12, **No.** 1, 2025, **pp.** 64-101

تاريخ الاستلام: (2024-12-08)، **تاريخ القبول:** (2025-01-09)

درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لاحتياجات المجتمع من الموارد البشرية

الفاضل تيمان إدريس	تيسير خضر خضير
جامعة الجزيرة، السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، السودان

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لاحتياجات المجتمع من الموارد البشرية، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي. وتمثل مجتمع الدراسة في الأكاديميين المتفرغين من ذوي الرتب الأكاديمية (محاضر فأعلى)، والبالغ عددهم (1527) في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة خلال العام الجامعي 2022–2023. ولتحقيق أهداف الدراسة، أُعدت استبانة مكونة من (26) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد، هي: مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني، وعلاقتها بتحليل البيئة الداخلية والخارجية. وتم توزيع (320) استبانة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، وبلغت نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (95.62%). وأظهرت النتائج أن درجة الملاءمة جاءت متوسطة، بوزن نسبي بلغ (57.42%). كما بينت وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وذلك لصالح رتبتي "أستاذ" و"أستاذ مساعد"، في حين لم تظهر فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي، ومجال التخصص، وعدد سنوات الخدمة. أوصت الدراسة بتعديل قانون التعليم العالي لاستحداث درجات علمية تقنية مستقلة عن الدرجات الأكاديمية الحالية، إلى جانب رفع الحد الأدنى لمعدلات القبول في بعض التخصصات التي تشهد إقبالًا كبيرًا لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وعدم الاعتماد على فرع الثانوية العامة ومعدلها كمعيارين وحيدين للقبول، وإضافة معايير أخرى، مثل احتياجات المجتمعات المستقطبة للقوى البشرية، والتوزيع الديمغرافي، والاستقرار السياسي.

كلمات مفتاحية: أسس القبول، مؤسساتِ التعليم العالي الفلسطينية، القوى البشرية.

The degree of appropriateness of the criteria underlying admission policies in Palestinian higher education institutions in relation to society's human resource needs

Abstract:

The study examined the degree of appropriateness of criteria underlying admission policies in Palestinian higher education institutions in relation to society's human resource needs, using a descriptive-analytical approach. The population comprised full-time academics (lecturer and above) in Gaza Strip higher education institutions in 2022–2023 (N = 1,527). A stratified random sample of 320 was surveyed using a 26-item questionnaire covering three dimensions related to admission policies and their relationship with environmental analysis. The response rate of valid questionnaires was 95.62%. Results indicated a moderate level of appropriateness (57.42%). Significant differences were found according to academic rank in favor of professors and associate professors, while no differences were found for job title, specialization, or years of experience. The study recommended amending the higher education law to introduce technical degrees independent of current academic ones. It also suggested raising minimum admission requirements for majors with high demand inconsistent with labor market needs, and moving beyond relying solely on secondary school (Tawjihi) results, by incorporating new criteria such as workforce needs, demographic distribution, and political stability.

Keywords: admission criteria, Palestinian higher education institutions, human resources.

المقدمة:

لما يتمتع به العنصر البشري من أهمية في تحقيق التنمية والازدهار والتقدم الاقتصادي، وتعزيز القدرة على تحقيق الأهداف، اعتبره علماء الإدارة والاقتصاد والعديد من المتخصصين أحد أهم الموارد، بل وأكثرها أهمية. ونظرًا لأن الموارد البشرية تمثل أساسًا للنفوذ الاقتصادي، فإن إدارتها في أي مجتمع تعد أمرًا بالغ الأهمية. "إن النفوذ الاقتصادي يجيء عبر قوة اقتصادية تقوم، ليس فقط على موارد طبيعية، بل على موارد بشرية قادرة على الإدارة الفاعلة، وعلى الأداء الجاد المثمر للعاملين؛ لتعظيم القيمة المضافة، وزيادة الناتج القومي في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، فالقاسم المشترك بين الدول الصناعية الكبرى، على سبيل المثال؛ هو الثروة البشرية" (علي، 2014، 41).

وانطلاقًا من ذلك، تسعى المجتمعات إلى تأهيل مواردها البشرية للقيام بالمهام المنوطة بها بكفاءة وفاعلية عالية. ويعتمد المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات، في إعداد قواه البشرية على النظام التربوي والتعليمي الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم العالي. ولتحقيق أهدافها، تضع الوزارة الأنظمة والتعليمات والمعايير المنظمة للعملية التعليمية، ومن بينها الأسس التي تحكم التحاق الطلبة بالتعليم الجامعي في مختلف التخصصات للحصول على درجات الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس. ومن هنا يأتي هذا البحث للكشف عن هذه الأسس والمعايير، وتحديد مدى جدواها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعتَبر العُنصر البَشري من أهم عناصر النمو الاقتصادي التي يتوجب على الدول أن تعمل جاهدة على إعداده بشكل يمكنها من استغلال جميع مكوناته. ويعتبر شولتز "Schultz" أن القوى البشرية والمقدرات التي يكتسبها الأفراد نتيجة لما يتلقونه من تعليم هي أحد أشكال رأس المال الواجب الاستثمار فيها، وأطلق عليها اسم رأس المال البشري، حيث يُسخر العنصر البشري هذا العلم في عمله ويُقدم خدمات منتجة ذات قيمة تُسهم وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية (بودبوس وزهمول، 2020، 56). وفي سبيل تنظيم التحاق الطلبة في التخصصات المختلفة وبصفتها الجهة المشرفة على العملية التعليمية، تصدر وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في كل عام أسس القبول المسموح للطلبة الذين أنهوا بنجاح الثانوية العامة والراغبين في الالتحاق بالدراسة ما بعد الثانوية سواء أكانت في كُليات المُجتمع أو الكليات الجامعية أو الجامعات، حيث تحدد هذه الأسس؛ التخصصات التي يُسمح للطلبة الالتحاق بها بناء على معياري فرع الثانوية العامة ومعدلها. ومن الملاحظ عدم ثبات هذه الأسس، حيث كثيراً ما يحدث تغيير في أحد هذين المعيارين أو في كليهما. هذا وشهدت الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة (2016–2021م) أربع حقب مختلفة بأربع قيادات لرأس هرم المنظومة؛ بأُسس قبول يكتنفها بعض الاختلاف. ولما كان عدم ملاءمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل هو أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين، وذلك لعدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق ومُتطلبات سُوق العمل (نجا، 2005)، فإنه من الضروري التنسيق والمُوائمة بين مخرجات النظام التَعليمي واحتياجات مختلف القطاعات من العمالة كماً ونوعاً (بلال،2004، 44)، وهذا يتوافق مع ما صرح به أ.د. محمود أبو مويس في تقديمه الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي 2021–2023 حيث قال "لقد أصبح إصلاح التعليم وتحسين نوعيته، والبحث عن حلول لمشاكل النظام التعليمي بؤرة اهتمام المجتمع الفلسطيني بمستوياته كلّها، وخاصة في ضوء ضعف الارتباط بين ما يتعلمه

الطلبة وما يحتاجه سوق العمل" (مكتب رئيس الوزراء، 2021–2023، 6) كما أن هذه الأسس وما يترتب عليها تُقرر مصير الأجيال ومستقبلها وتُقرر مدى مُساهمة قُوى المُجتمع البشرية في الارتقاء بالمُجتمع وإرساء دعائم استقراره وتقدمه وازدهاره، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة عبر السؤال الرئيسي التالي: ما درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أُسس القَبول في مُؤسسات التعليم العالي لِحاجة المُجتمع من القوى البشرية؟ ويمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسساتِ التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي (عضو هيئة تدريس، رئيس قسم، نائب عميد، عميد)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مُؤسسات التعليم العالي لحاجة المُجتمع البشرية تعزى لمتغير مجال التخصص (علوم إنسانية، علوم طبيعية)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير سنوات الخدمة (أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر)؟

أهداف الدراسة:

- تحديد درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية.
- الكشف عن دلالات الفروق بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، المسمى الوظيفي، مجال التخصص، سنوات الخدمة).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية العنصر البشري كونه هو العنصر الأساسي في عجلة الإنتاج والتنمية في المجتمع. كما وتنبع من كون أن أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي هي المحدد الأساس الذي يوجه الأفراد إلى مهنتهم المستقبلية، إذ على أساسها يقوم الطالب بعد اجتيازه لامتحان الثانوية العامة باختيار التخصصات والدرجات العلمية التي يمكنه استكمال دراسته فيها بما يلبي متطلبات المجتمع واحتياجاته البشرية المتخصصة.

متغيرات الدراسة:

1–المُتغير التابع: ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لحاجة المجتمع البشرية

2-المُتغير المستقل: المُتغيرات التنظيمية للأكاديميين وتشمل: الرتبة الاكاديمية، المسمى الوظيفي، مجال التخصص، سنوات الخدمة.

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع من القوى البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر).
2. الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين العاملين في مُؤسساتِ التعليم العالي في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مُؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع من القوى البشرية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي (عضو هيئة تدريس، رئيس قسم، نائب عميد، عميد).
3. الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين العاملين في مُؤسساتِ التعليم العالي في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مُؤسسات التعليم العالي لحاجةِ المُجتمع من القوى البشرية تعزى لمتغير مجال التخصص (علوم إنسانية علوم طبيعية).
4. الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين العاملين في مُؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مُؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع من القوى البشرية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر).

حدود الدراسة:

- **حد الموضوع:** درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القَبول في مؤسساتِ التعليم العالي الفلسطينية لحاجةِ المجتمع البشرية.
- **الحد المكاني:** قِطاع غزة من الأراضي الفلسطينية.
- **الحد الزماني:** الفصل الأول من العام الجامعي 2023م.

مصطلحات الدراسة:

- **أُسس القبول:** ويطلق عليها كذلك تعليمات القبول وهي مفاتيح الانتساب للدراسة في الكليات المتوسطة والجامعية والجامعات للحصول على مؤهل الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس.
- **يُعرف الباحثان إجرائياً** المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بأنها مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الطالب الذي يرغب في استكمال دراسته التقنية أو الأكاديمية، ليس فقط في الكليات والجامعات المرخص لها بالعمل في هذا المجال في الأراضي الفلسطينية من خلال حصولها على

اعتماد هيئة الاعتماد والجودة الفلسطينية، بل وكذلك على كل طالب يدرس في أي كلية أو جامعة معترف بها في بلادها ويرغب في العمل في السوق الفلسطيني وكذلك في اعتماد شهادته التقنية أو الأكاديمية من وزارةِ التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وهذه المعايير هي: (فرع الثانوية العامة، معدل الثانوية العامة).

- **الوزارة:** وزارة التربية والتعليم العالي التي نشأت بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهام التعليم في فلسطين عام 1994م، والتي تتولى مسؤولية الإشراف على التعليم الفلسطيني وتطويره في مختلف درجاته في قطاع التعليم العالي. وتسعى للارتقاء به بما يتلاءم مع مستجدات العصر، من أجل إعداد المواطن الفلسطيني المؤهل، والقادر على القيام بواجباته بكفاءة واقتدار.
- **مُؤسسات التعليم العالي الفلسطينية:** كليات الدراسات المتوسطة والكليات الجامعية والجامعات المرخصة للعمل في قطاع غزة من قبل هيئة الاعتماد والجودة الفلسطينية.
- **القوى البشرية:** جميع الأفراد اللذين اجتازوا الثانوية العامة.
- **محافظات غزة:** هي جزء من السهل الساحلي لدولة فلسطين، وتبلغ مساحتها (365) كم^2، ويمتد هذا الجزء على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط بطول (45) كم، وبعرض يتراوح ما بين (6 إلى 12 كم)، ويُقسم قطاع غزة إدارياً إلى خمس محافظات: (شمال غزة، غزة، الوسطى، خانيونس، رفح). (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014 :6).

الدراسات السابقة:

دراسة زوك Zwick (2023): وهدفت إلى تسليطِ الضوء على القلق المتزايد لدى الكليات والجامعات بسبب العمل بنظام الاختبار المعياري الموحدة للقبول والذي تعتبره عائقًا أمام التنوع الجامعي، هذا واستعرضت الدراسة تاريخ اختبارات القبول في الولايات المتحدة والفروقات بين الأساليب التي تطبقها بين الماضي والحاضر وعيوب هذه الاختبارات (SAT, ACT). وخلصت الدراسة إلى أنه زاد التأكيد على اعتماد معدلات الطلبة في المرحلة الثانوية وعلى السمات الشخصية كأسس للقبول وابرزت الدراسة العيوب المترتبة على هذين المعيارين، وقد أوصت الدراسة بعض الارشادات التي يمكن أن تتوفر في الامتحان المعياري المستقبلي لتحسنه ومنها: اصطحاب أي اختبار مقترح لدراسة أثر العقلانية والشمولية، تطبيق أسلوب تدقيق وترجيح موحد، نتائج أبحاث معلنة، تقديم معلومات واضحة للمتقدمين حول المعايير المستخدمة في القبول.

دراسة حميد وعمران (2021): والتي هدفت إلى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في بيان مدى العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي العراقي ومتطلبات سوق العمل، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال تحليل الواقع تم التوصل إلى: عدم ملاءمة خريجي التعليم الجامعي مع سوق العمل كنتيجة لعدم وجود تخطيط مسبق لما يحتاجه سوق العمل من خريجين، وأوصت الدراسة بِضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على موائمة مخرجاتها مع احتياجات مؤسسات سوق العمل من خلال تطوير منظومة تتحكم بنوعية الاختصاصات وذلك لِسد تلك الاحتياجات من جهة ولضمان حصول الخريجين على فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة أخرى.

دراسة دوجاسا DUGASSA (2019): والتي هدفت إلى فحص الممارسات والتحديات الحالية لتخطيط الموارد البشرية في قطاع التعليم في منطقة هورو جودورو ووليجا وخصوصاً في مناطق وريداس الثلاث (اثيوبيا)، من أجل اكتساب فهم

للممارسات الجيدة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، حيث تم جمع البيانات من خلال الاستبانات والمقابلات مع المبحوثين، تم اختيار عينة عنقودية مع فئتين تمثل مجتمعي الدراسة. وأظهرت الدراسة أن متخصصي تخطيط الموارد البشرية يفتقرون إلى القدرة والمعرفة والمهارات اللازمة لِتطوير وتَنفيذ ممارسات تخطيط موارد بشرية فعال، وأوصت الدراسة بتهيئة قطاع التعليم والقطاع العام بشكل عام من حيث الثقافة، والسياسات، والأنظمة، واللوائح وذلك من أجل تسهيل التنفيذ الفعال لتخطيط الموارد البشرية.

دراسة فرج (2017): وهدفت إلى اظهار دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المالِ البَشري، وتوصلت الدراسة إلى: أن التعليم بكافة مراحله ومستوياته يعتبر الأداة الأساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري أو ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة.

دراسة أور وآخرين Orr &Others (2017): وهدفت إلى قياس أثر أنظمة القبول الأوروبية على مخرجات التعليم العالي، واستهدفت الدراسة أنظمة القبول الأوربية واستمر إعداد التقرير الصادر عن الدراسة 18 شهراً (يناير 2016- يونيو 2017) بواسطة فريق دولي، حيث تم الاسترشاد بآراء مجموعة كبيرة من الباحثين حول العالم من خلال دراسات توضيحية ومقابلات كما تم عقد مجموعات بؤرية. وخلصت الدراسة إلى أن القبول ليس عملية بسيطة تحدث في نهاية التعليم الثانوي، إنما هي عملية قد تبدأ من اللحظة التي يتم فيها تدفق الطالب إلى التعليم الثانوي وينتهي، في بعض الحالات، مع اختيار ما بعد القبول في نهاية السنة الأولى من الدراسات. كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ثلاثي لعملية الاختيار والالتحاق في التعليم العالي تبدأ من: دور للمدارس في اختيار الأفراد المحتملين للدراسة، دور لمؤسسات التعليم العالي في عملية اختيار الطلبة، ودور للطلبة أنفسهم تتمثل قي كيفية اختيارهم للمؤسسات الأكاديمية وبرنامج الدراسة. وأوصت مؤسسات التعليم العالي بربط سياسة القبول باحتياجات سوق العمل.

دراسة الجميلي (2016): والتي هدفت إلى تحليل سياسة وَزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومقارنته بسياسة القبول المركزي في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي حيث أُعدت استبانة استهدفت قادة الرأي في الوسط الجامعي في جامعة بابل وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين يرغبون في اجراء تعديلات على سياسة القبول المركزية بما يضمن مراعاة مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته وجودة التعليم. وأوصت الدراسة بدعوة أصحاب القرار إلى اعتماد معايير في سياسة القبول المركزي تأخذ بعين الاعتبار مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته لما لها من علاقة مباشرة بتحقيق فلسفة وأهداف مُؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

دراسة متعب ونافل (2016): والتي هدفت إلى تشخيص حالة عدم التوازن ما بين الاحتياجات الفعلية من الموارد البشرية كماً ونوعاً وما بين مخرجات التعليم العالي، وخلصت الدراسة إلى غياب تخطيط التعليم العالي، إذ تقوم خطة القبول على أساس توزيع كافة مخرجات التربية على الكليات والأقسام بحسب طاقتها الاستيعابية دون عد لحاجة السوق للموارد البشرية كما ونوعاً. وأوصت الدراسة باعتماد سياسات تعليم تقوم على أساس حاجة السوق كماً ونوعاً من خلال ربط الموارد البشرية لمؤسسات المجتمع بتخطيط التعليم العالي.

دراسة الدهشان (2015): والتي سعت إلى تقديم رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، من خلال استعراض نظم القبول الشائعة في الجامعات لدى مختلف الدول، وتحليل واقع نظم وقواعد القبول في الجامعات المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة القبول في الجامعات المصرية الحكومية تعتمد على الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات التنمية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة كاعتماد اختبارات قبول.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة اتجاهاتٍ وأهدافًا وعيناتٍ متعددة، إلا أنها اتفقت في معظمها على هدفٍ رئيس يتمثل في مخرجات التعليم العالي من الموارد البشرية. كما اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداةً للدراسة، في حين اختلفت عنها في العينة وحدود الدراسة. إضافة إلى ذلك فإن مجال الدراسة يختلف عن الدراسات السابقة في كونه يخدم مجال تأهيل المجتمع البشرية وليس قطاع منفرد، في حين أن الدراسات السابقة كانت تتحدث أغلبها عن العديد من المجالات أو مؤسسات منفردة سواء كانت ربحية أو غير ربحية خاصة أو عامة.

الإطار النظري

تمهيد:

تشرف وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة على العملية التربوية بمختلف مراحلها سواء أكانت مراحل التعليم العام أي ما قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، حيث ينهي الطالب مرحلة التعليم العام بنجاح بحسب النظام الفلسطيني بعد دراسة (12) عام تتوج باجتيازه الصف الثاني الثانوي أو ما يطلق عليه الثانوية العامة ضمن أحد فروعها المعتمدة. هذا وبلغ عدد الملتحقين في الصف الثاني عشر في العام الدراسي 2022/2021م بحسب الكتاب الاحصائي السنوي للتعليم العام في محافظات قطاع غزة 2022/2021م (35966) طالب وطالبة، موزعين على فروع الثانوية العامة السبعة المتاحة وهي: (العلمي، الأدبي، الشرعي، الريادة والأعمال، الزراعي، الصناعي، والاقتصاد المنزلي)، حيث بلغ عدد الذكور منهم (16819) طالب، فيما بلغ عدد الاناث (19147) طالبة. وقد نجح من الطلبة المسجلين للثانوية العامة قرابة الـ (80%) منهم، وهكذا أصبحوا مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي لدرجتي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، وقد قام الباحثان بتجميع أعداد الناجحين في الثانوية العامة في قطاع غزة في السنوات (2016– 2021م)، وهي السنوات التي تستهدفها الدراسة الحالية حسب فرع الثانوية العامة في الجدول (1):

جدول (1): أعداد الناجحين في امتحان الثانوية العامة من سنة 2016–2021، بحسب الفرع والسنة

الفرع	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأدبي (العلوم الإنسانية)	15888	17802	17969	16677	18580	19367
العلمي	6163	6681	6843	7344	7956	8518
الشرعي	1809	1387	846	762	1087	1170
الصناعي	57	56	108	175	239	229

الزراعي المهني	70	90	84	49	72	69
الاقتصاد المنزلي	30	32	34	36	50	78
الريادة والأعمال	–	–	–	612	478	439
المجموع	24017	26048	25884	25655	28462	29870

المصـــدر: تجميع الباحثين من نتائج الثانوية العامة، الإدارة العامة للقياس والتقويم والامتحانات، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين.

وقد بلغ عدد المؤسسات الأكاديمية العاملة في قطاع غزة حتى نهاية العام 2021م (23) مؤسسة. منها (8) جامعات، (9) كليات جامعية، و(6) كليات دراســات متوســطة. وبحســب الدليل الاحصـــائي للتعليم العالي 2022/2021م فإن هذه المؤسسات مجتمعة تطرح ما مجموعه (338) برنامج بكالوريوس و(227) برنامج دبلوم متوسط. ولكل من هذه المؤسسات شخصية اعتباريه كفلها لها ووضح حدود صلاحياتها قانون التعليم العالي والذي نظم علاقتها بوزارة التربية والتعليم العالي. ولتنظيم التحاق الطلبة الراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بإصدار أسس القبول والتي تنظم بالسماح أو المنع، للناجحين كل حسب معدله وفرع الثانوية العامة، اختيار التخصص الذي يرغب في دراسته في نطاق ما تسمح له هذه الأسس. هذا وتكتسب جهة إصدار أسس القبول صفة قانونية للقيام بهذا العمل من خلال نفس القانون والذي يعنى بشـــأن التعليم العالي، بحيث ينظم طبيعة العلاقة والمهام الموكلة لكل مكون في منظومة التعليم العالي ومؤسساته الأكاديمية وكل ما هو متعلق بهذا الشأن. ولقد انتقلت السلطة القانونية لإصدار أسس القبول خلال الفترة 2016–2021م أي الفترة التي تشملها هذه الدراسة بين جهتين على النحو التالي:

أولاً: الصفة القانونية لمصدر أسس القبول:

أ. وزارة التربية والتعليم العالي: منح قانون التعليم العالي رقم (11) لسنة 1998م وزارة التربية والتعليم العالي صلاحية وضع أسس قبول الطلبة الناجحين في الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي؛ حيث نصت الفقرة (17) من المادة (5) –التي حددت صلاحيات الوزارة– على: 'تحديد المعدلات الدنيا في امتحانات شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كأساس للقبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية'. وقد استمرت هذه الصلاحية بيد الوزارة منذ إصدار القانون عام 1998م، وحتى صدور القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن مجلس التعليم العالي.

ب. مجلس التعليم العالي: حيث انتقلت صلاحية وضع أسس القبول إلى مجلس التعليم العالي سنة 2018م، وذلك استناداً إلى القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م (وهو مجلس يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويكون برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية (23) آخرين وضحت مؤهلاتهم وصفاتهم الاعتبارية نفس نص المادة. حيث نصت الفقرة (3) من المادة (7) من القرار، والتي حددت فيها صلاحيات المجلس "وضع الأسس العامة لقبول الطلبة في المؤسسة" ويقصد بالمؤسسة حسب مادة رقم (1) من القرار "كل مؤسسة تعليم عالٍ تقدم خدماتها في مجال التعليم العالي." والصلاحية مستمرة لدى مجلس التعليم العالي حتى تاريخ هذه الدراسة. هذا وتباينت أسس القبول خلال الفترة الممتدة من 2016م إلى 2021م بين السماح لبعض فروع الثانوية والمنع أحيانا أخرى وما بين رفع الحد الأدنى للمعدل والرفع أحياناً، إلا أنه وبشـــكل عام حملت الفترة التي أصدرت بها الوزارة التعليمات سمات وتوجهات عامة تختلف عن تلك التي حملتها الفترة التي أصدرت الأسس عن

مجلس التعليم العالي. وسنتناول فيما يلي التغيرات التي تم ادخالها على أسس القبول لكل من درجتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط، من خلال ما أصدرته الوزارة عامي 2016م و2017م ووجهته في كتب إلى المؤسسات الأكاديمية وما أصدره مجلس التعليم العالي.

ثانياً: أسس القبول:

أ. درجة البكالوريوس

اشتملت أسس القبول لدرجة البكالوريوس المعتمدة والمعمول بها في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من العام 2016 وحتى العام 2021م في طياتها على اختلافات جوهرية لم تقف عند معيار المعدل بل تجاوزت ذلك لتمنع في سنوات ما سمحت به في سنوات أخرى، وذلك بأن أصدرت أسس قبول تمنع بعض التخصصات عن طلبة بعض فروع الثانوية العامة والتي كانت قد سمحت لهم دراستها في أسس سابقة. حتى طال الاختلاف تصنيف التخصصات، حيث جمعت أسس القبول الصادرة في العام 2016م جميع البرامج الصحية والعلوم الزراعية في تصنيف أو مجموعة واحدة، وفي العام 2017م تم فصل العلوم الزراعية عن العلوم الصحية واستمر الفصل في العامين 2018م، و2019م. وسنتناول فيما يلي هذه التغيرات حسب فرع الثانوية العامة حيث كانت على النحو التالي:

1. الفرع العلمي: يُسمح لطلبة الفرع العلمي دراسة جميع التخصصات مع مراعاة معدل الطالب في الثانوية العامة، ويلاحظ التركيز في أسس القبول على تخصصات بذاتها وهي محدودة جداً دون النظر إلى السواد الأعظم من التخصصات، حيث يُلاحظ أن أسس القبول المصدرة في العام 2016م سمحت لطلبة الفرع العلمي الحاصلين على معدل (65%) كحد أدنى بدراسة جميع التخصصات باستثناء: الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة عند معدل (80%) كحد أدنى، والهندسة عند معدل (70%)، حيث ارتفع إلى (75%) في العام 2017م، وشهد عام 2020م وهو أول عام تصدر فيه أسس القبول عن مجلس التعليم العالي تغيرات، حيث ارتفع معدل قبول الطب البشري وطب الأسنان إلى (85%)، والهندسة إلى (80%)، والحقوق من (65%) إلى (75%)، وتخصصات العلوم الصحية والتمريض إلى (70%)، واستمر الحال كما هو في العام 2021م. والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2): التخصصات المسموح لطلبة الفرع العلمي في درجة البكالوريوس الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطب البشري وطب الأسنان	%80	%80	%80	%80	%85	%85
الصيدلة	%80	%80	%80	%80	%80	%80
الهندسة	%70	%75	%75	%75	%80	%80
الحقوق	%65	%65	%65	%65	%75	%75
التمريض	%65	%65	%65	%65	%70	%70
تخصصات العلوم الصحية (عدا التمريض)	%65	%65	%65	%65	%70	%70
العلوم الزراعية	%65	%65	%65	%65	%65	%65
العلوم وتكنولوجيا المعلومات	%65	%65	%65	%65	%65	%65

جميع التخصصات خلاف ما ذكر أعلاه	%65	%65	%65	%65	%65	%65

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

2. الفرع الأدبي (العلوم الانسانية): لا يسمح لطلبة هذا الفرع والذي يعد الأكثر عدد للطلبة بنسبة (69.08%) من إجمالي المتقدمين لامتحان الثانوية العامة في مختلف الفروع، بدراسة درجة البكالوريوس في أي من تخصصات: العلوم الزراعية، العلوم الصحية باستثناء التمريض، العلوم وتكنولوجيا المعلومات، العلوم الهندسية، والتخصصات التربوية ذات الطابع العلمي. وسمح لطلبة هذا الفرع بحسب أسس القبول للعام 2020م بدراسة تخصصات: (الآداب والعلوم الانسانية، الاقتصاد والعلوم الإدارية، العلوم الاجتماعية والانسانية، صحة البيئة والمجتمع، الفنون، العلوم التربوية وإعداد المعلمين "باستثناء تعليم المباحث العلمية"، الحقوق، الشريعة والدراسات الإسلامية، الإعلام، إدارة الفنادق والسياحة، أنظمة المعلومات الإدارية، أنظمة المعلومات الجغرافية، التربية الرياضية، الوسائط المتعددة، الديكور والتصميم الداخلي، التصميم الجرافيكي، التمريض) عند معدل (65%) كحد أدنى، باستثناء التمريض حيث كان الحد الأدنى لمعدل القبول في الأعوام (2016-2019م) (75%)، بينما ارتفع إلى (80%) في عامي 2020م و2021م، والحقوق الذي ارتفع من (65%) في الأعوام (2016-2019م) إلى (75%) في عامي 2020 و2021م. والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الأدبي في درجة البكالوريوس الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحقوق	%65	%65	%65	%65	%75	%75
التمريض	%75	%75	%75	%75	%80	%80
جميع البرامج ذات الطابع الشرعي والانساني وبرامج العلوم الادارية والتربوية والقانوني.	%65	%65	%65	%65	---	---
جميع التخصصات المتاحة للفرع الأدبي خلاف ما ذكر أعلاه.	---	---	---	---	%65	%65

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

3. الفرع الشرعي: يُسمح لطلبة هذا الفرع دراسة كافة التخصصات المسموحة للفرع الأدبي باستثناء التمريض وعليه يسمح لهم بدراسة: الآداب والعلوم الانسانية، الاقتصاد والعلوم الإدارية، العلوم الاجتماعية والانسانية، صحة البيئة والمجتمع، الفنون، العلوم التربوية وإعداد المعلمين "باستثناء تعليم المباحث العلمية"، الحقوق، الشريعة والدراسات الإسلامية، الإعلام، إدارة الفنادق والسياحة، أنظمة المعلومات الإدارية، أنظمة المعلومات الجغرافية، التربية الرياضية، الوسائط المتعددة، الديكور والتصميم الداخلي، التصميم الجرافيكي). وهي مسموح بدراستها لطلبة الفرع عند معدل (65%) كحد أدنى؛ باستثناء الحقوق الذي ارتفع الحد الادنى للمعدل من (65%) في الأعوام 2016-2019م) إلى (75%) في الأعوام 2020م و2021م. وعلى هذا فلا يسمح لطلبة هذا الفرع دراسة درجة البكالوريوس في أي من تخصصات: العلوم الزراعية، العلوم الصحية بما فيها التمريض، العلوم وتكنولوجيا المعلومات، العلوم الهندسية، والتخصصات التربوية ذات الطابع العلمي.

4. فرع الرِيادة والأعمال: اشـتملت أسـس القبول على أسـس تخص فرع الريادة والأعمال كأحد فروع الثانوية العامة للمرة الأولى في العام 2020م. ولا يسـمح لطلبة هذا الفرع الراغبين في الحصـول على درجة البكالوريوس دراسـة أي من تخصصات: العلوم الزراعية، كافة العلوم الصحية، العلوم وتكنولوجيا المعلومات، العلوم الهندسية، الحقوق، والتخصصات التربوية ذات الطابع العلمي. وسُـمح لطلبة هذا الفرع دراسـة ما دون ذلك عند معدل (65%) كحد أدنى. أما فيما يخص التخصصات المسموحة بحسب ما ورد في أسس القبول للعام 2020م هي كافة التخصصات المسموح للفرع الأدبي دراستها باستثناء تخصصات: التمريض والحقوق، تعليم المباحث العلمية، الشريعة والدراسات الإسلامية، الإعلام، إدارة الفنادق والسياحة، أنظمة المعلومات الإدارية، أنظمة المعلومات الجغرافية، التربية الرياضية، الوسائط المتعددة، الديكور والتصميم الداخلي، التصميم الجرافيكي).

5. الفرع الصِناعي: يُسمح لطلبة الفرع الصناعي دراسة جميع التخصصات باستثناء: الطب وطب الاسنان، والطب البيطري، وكافة تخصصات العلوم الصحية والتمريض والصيدلة وهذا حتى نهاية العام 2019م، وتم إضافة الحقوق إلى قائمة غير المسموح بها في أسس قبول عام 2020م. هذا ووحدت أسس القبول الحد الأدنى لجميع التخصصات المتاحة لطلبة هذا الفرع في الأعوام (2016م–2019م) بـــ(65%) باستثناء الهندسة، حيث بلغ (70%) في عام 2016م، وارتفع إلى (75%) في الأعوام (2017–2019م). وشهد عام 2020م –وهو أول عام تصدر فيه أسس القبول عن مجلس التعليم العالي– تغيرات، حيث: لم يُسمح منذ ذلك العام لطلبة الفرع الصناعي بدراسة الحقوق، كما ارتفع معدل قبول الطلبة في الهندسة إلى (80%). والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الصناعي في درجة البكالوريوس الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الهندسة	%70	%75	%75	%75	%80	%80
الحقوق	%65	%65	%65	%65	غير مسموح	غير مسموح
العلوم وتكنولوجيا المعلومات	غير مسموح	%65	%65	%65	%65	%65
جميع البرامج ذات الطابع الشرعي والانساني وبرامج العلوم الادارية والتربوية والقانوني	%65	%65	%65	%65	---	---
جميع التخصصات المتاحة للفرع الصناعي خلاف ما ذكر أعلاه	---	---	---	---	65%	%65

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

6. الفرع الزراعي: سُمح لطلبة الفرع الزراعي حتى نهاية العام 2019م بدراسة جميع التخصصات باستثناء: الطب البشري، طب الاسنان، الصيدلة، الهندسة، العلوم والتكنولوجيا. أما فيما يخص التمريض فمُنع في العام 2016م، فيما سُمح بدراستها

في الأعوام (2017–2019م). وشهدت أسس القبول عامي 2020م و2021م عدم السماح بدراسة: (الطب البشري، طب الاسنان، العلوم الصحية بما فيها التمريض والصيدلة، الحقوق، والهندسة)، فيما يُسمح بدراسة الهندسة الزراعية، وكان الحد الأدنى لمعدلات القبول لما سمح للطلبة دراسته (65%) في جميع السنوات. والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الزراعي في درجة البكالوريوس الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحقوق	%65	%65	%65	%65	غير مسموح	غير مسموح
التمريض	غير مسموح	%65	%65	%65	غير مسموح	غير مسموح
تخصصات العلوم الصحية(عدا التمريض)	%65	%65	%65	%65	غير مسموح	غير مسموح
العلوم الزراعية	%65	%65	%65	%65	%65	%65
العلوم وتكنولوجيا المعلومات	غير مسموح	غير مسموح	غير مسموح	غير مسموح	%65	%65
جميع البرامج ذات الطابع الشرعي والانساني وبرامج العلوم الادارية والتربوية والقانوني	%65	%65	%65	%65	---	---
جميع التخصصات المتاحة للفرع الزراعي خلاف ما ذكر أعلاه	----	----	----	----	%65	%65

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

7. فرع الاقتصاد المنزلي: بحسب أسس القبول الصادرة في عام 2020م فإن طلبة فرع الاقتصاد المنزلي يُسمح لهم دراسة كافة التخصصات المسموح للفرع الأدبي دراستها باستثناء تخصصات: التمريض والحقوق، وعليه يسمح لهم دراسة (الآداب والعلوم الانسانية، الاقتصاد والعلوم الإدارية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحة البيئة والمجتمع، الفنون، العلوم التربوية وإعداد المعلمين "باستثناء تعليم المباحث العلمية"، الشريعة والدراسات الإسلامية، الإعلام، إدارة الفنادق والسياحة، أنظمة المعلومات الإدارية، أنظمة المعلومات الجغرافية، التربية الرياضية، الوسائط المتعددة، الديكور والتصميم الداخلي، التصميم الجرافيكي). ويتضح من هذا أن الاختلاف الوحيد الذي طرأ على الأسس خلال الفترة التي يغطها هذا البحث هو منع طلبة هذا الفرع من دراسة الحقوق ابتداء من العام 2020م بعد أن كان مسموح لهم في الأعوام السابقة لعام 2020م بدراستها عند معدل (65%).

ب. درجة الدبلوم المتوسط:

اشتملت أسس القبول لدرجة الدبلوم المتوسط، المعتمدة والمعمول بها في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من العام (2016-2021م) على اختلافات طالت تصنيف التخصصات، حيث تم جمع جميع البرامج الصحية والعلوم الزراعية في العام 2016 في مجموعة واحدة، وفي العام 2017م تم فصل العلوم الزراعية عن العلوم الصحية، واستمر الفصل في العامين 2018م، و2019م؛ وتم تغير مسمى العلوم الصحية إلى العلوم الطبية المساندة في العام 2020م، وسنفصل فيما يلي أسس القبول والتغيرات التي أدخلت عليها خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، حسب كل فرع من فروع الثانوية العامة.

1. **الفرع العلمي:** وهو الفرع الأوسع مجالاً على الإطلاق، حيث يُسمح لطلبة هذا الفرع دراسة جميع التخصصات والعامل المقيد الوحيد هو المعدل الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة، ومع هذا حصلت تغييرات على الحد الأدنى للمعدلات التي تؤهل طلبة هذا الفرع للالتحاق ببعض التخصصات، حيث انخفضت في برامج العلوم الصحية من (55%) في الأعوام من (2016-2019م) إلى (50%) في الأعوام التالية لها. أما باقي التخصصات فمنذ أول الفترة التي تغطيها الدراسة وحتى آخرها فمستقر عند (50%) أي بمجرد النجاح. والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6): التخصصات المسموح لطلبة الفرع العلمي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية (تشمل كل التخصصات الصحية)	%55	%55	%55	%55	%50	%50
العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	%50	%50
التمريض	%55	%55	%55	%55	%50	%50
البرامج الهندسية	%50	%50	%50	%50	%50	%50
البرامج التقنية	%50	%50	%50	%50	%50	%50
البرامج المهنية (الفنية)	%50	%50	%50	%50	%50	%50
برامج العلوم الزراعية	%55	%50	%50	%50	%50	%50
جميع التخصصات خلاف ما ذكر أعلاه.	%50	%50	%50	%50	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

2. **الفرع الأدبي:** وهو الفرع الأكثر عدداً للطلبة على الاطلاق، حيث سمح لطلبة هذا الفرع خلال الأعوام (2016م-2019م) بدراسة جميع التخصصات مع انخفاض المعدل الأدنى للالتحاق بالتخصصات التقنية من (60%) في العام 2016م إلى (55%) في الأعوام (2017م-2019م)، وانخفض في التخصصات المهنية من (60%) إلى (50%). أما في العامين 2020م و2021م، فقد تم منع طلبة هذا الفرع من دراسة مساعد الصيدلة، والبرامج الهندسية، وتم تخفيض الحد الأدنى لمعدل دراسة التمريض لتصبح (50%) بعد أن كان (60%) لمدة (4) سنوات، مع بقاء الحد الأدنى للالتحاق بالعلوم الطبية المساندة على حالها (60%)، وتم تخفيض الحد الأدنى للمعدلات لدراسة التخصصات الأخرى بخلاف ما تم ذكره إلى (50%) أي بمجرد النجاح. والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الأدبي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية	%60	%60	%60	%60	---	---
* العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	%60	%60
التمريض	%60	%60	%60	%60	%50	%50
مساعد الصيدلة	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج الهندسية	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج التقنية	%60	%55	%55	%55	%50	%50
البرامج المهنية (الفنية)	%60	%50	%50	%50	%50	%50
برامج العلوم الزراعية	%60	%60	%60	%60	%50	%50
جميع البرامج ذات الطابع الشرعي والانساني وبرامج العلوم الادارية والتربوية والقانونية	%50	%50	%50	%50	---	---
جميع التخصصات المتاحة للفرع الأدبي خلاف ما ذكر أعلاه.	%50	%50	%50	%50	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

3. الفرع الشرعي: هو الفرع الأقرب من حيث مستوى الطلبة إلى الفرع الأدبي، حيث سمح لطلبة هذا الفرع خلال الأعوام من (2016–2019م) بدراسة جميع التخصصات مع انخفاض المعدل الأدنى للالتحاق بالتخصصات التقنية من (60%) في العام 2016م إلى (55%) في الأعوام من (2017–2019م)، بينما انخفض في التخصصات المهنية في نفس الفترة من (60%) إلى (50%). أما في العامين 2020م و2021م فكانت فجوة الاختلاف أكبر، حيث تم منع طلبة هذا الفرع من دراسة التمريض، العلوم الطبية المساندة، مساعد الصيدلة، والبرامج الهندسية. مع بقاء الحد الأدنى لدراسة التخصصات الأخرى إلى (50%) أي بمجرد النجاح. والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الشرعي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية	%60	%60	%60	%60	---	---
*العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
التمريض	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
مساعد الصيدلة	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج الهندسية	%60	%60	%60	%60	%50	%50
البرامج التقنية	%60	%55	%55	%55	%50	%50

البرامج المهنية (الفنية)	%60	%50	%50	%50	%50	%50
برامج العلوم الزراعية	%60	%60	%60	%60	%50	%50
جميع البرامج الشرعية والقانونية والإنسانية والعلوم الإدارية والتربوية	%50	%50	%50	%50	---	---
جميع التخصصات المتاحة للفرع الشرعي خلاف ما ذكر أعلاه.	%50	%50	%50	%50	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

4. فرع الريادة والأعمال: وهو أحد فروع الثانوية المهنية وهو حديث حيث تم ظهوره في أسس القبول للمرة الأولى في تعليمات عام 2020م، وعليه لا يوجد اختلافات في أسس القبول إذ لم يكن مذكور في أسس سابقة لهذا التاريخ. ومستوى الطلبة فيه قريب إلى حد ما من طلبة الفرع الأدبي، ولا يسمح لطلبة هذا الفرع الراغبين في الحصول على شهادة دبلوم متوسط بدراسة: التمريض، العلوم الطبية المساندة، المساعد العدلي، مساعد الصيدلة، والبرامج الهندسية، ويسمح لطلبته دراسة التخصصات الأخرى بخلاف ما تم ذكره بمعدل (50%) أي بمجرد النجاح.

5. الفرع الصناعي: وهو أحد فروع الثانوية المهنية ويشمل عديد من التخصصات بنفس المسمى (الفرع الصناعي)، حيث سمح لطلبة هذا الفرع خلال الأعوام (2016–2019م) بدراسة جميع التخصصات دون أي تغيير في حد المعدل الأدنى للالتحاق. فيما تم منع طلبة هذا الفرع عامي 2020م، و2021م من دراسة العلوم الطبية المساندة، التمريض، المساعد العدلي، ومساعد الصيدلة. مع بقاء الحد الأدنى لدراسة التخصصات الأخرى المسموح لطلبة هذا الفرع دراستها وبخلاف ما تم ذكره كما هو (50%) أي بمجرد النجاح. والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الصناعي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية	%60	%60	%60	%60	---	---
العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
التمريض	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
مساعد الصيدلة	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج الهندسية	%50	%50	%50	%50	غير مسموح	غير مسموح
البرامج التقنية	%50	%50	%50	%50	%50	%50
البرامج المهنية (الفنية)	%50	%50	%50	%50	%50	%50

برامج العلوم الزراعية	%60	%60	%60	%60	%50	%50
جميع البرامج الشرعية والانسانية والقانونية والتربوية والعلوم الإدارية	%50	%50	%50	%50	---	---
المساعد العدلي (البرامج ذات الطابع القانوني)	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح	غير مسموح
جميع التخصصات المتاحة للفرع الصناعي خلاف ما ذكر أعلاه	---	---	---	---	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

6. الفرع الزراعي: وهو أحد فروع الثانوية المهنية، حيث سمح لطلبة هذا الفرع خلال الأعوام (2016-2019م) بدراسة جميع التخصصات مع تغيير بسيط في حد المعدل الأدنى للالتحاق بالتخصصات التقنية حيث انخفض من (60%) في العام 2016م إلى (55%) في الأعوام (2017-2019م)، أما في العامين 2020م و2021م، فقد تم منعهم دراسة العلوم الطبية المساندة، التمريض، البرامج الهندسية، المساعد العدلي، ومساعد الصيدلة. مع بقاء الحد الأدنى لدراسة التخصصات الأخرى المسموح لطلبة هذا الفرع دراستها وبخلاف ما تم ذكره إلى (50%) أي بمجرد النجاح. والجدول (10) يوضح ذلك:

جدول (10): التخصصات المسموح لطلبة الفرع الزراعي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية	%55	%55	%55	%55	---	---
*العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
التمريض	%55	%55	%55	%55	غير مسموح	غير مسموح
مساعد الصيدلة	%55	%55	%55	%55	غير مسموح	غير مسموح
البرامج الهندسية	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج التقنية	%60	%55	%55	%55	%50	%50
البرامج المهنية (الفنية)	%60	%50	%50	%50	%50	%50
برامج العلوم الزراعية	%55	%50	%50	%50	%50	%50
جميع البرامج الشرعية والانسانية والقانونية والتربوية والعلوم الإدارية	%50	%50	%50	%50	---	---
المساعد العدلي (البرامج ذات الطابع القانوني)	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
جميع التخصصات المتاحة للفرع الزراعي خلاف ما ذكر أعلاه	---	---	---	---	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

7. فرع الاقتصـاد المنزلي: وهو أحد فروع الثانوية المهنية، حيث سـمح لطلبة هذا الفرع خلال الأعوام (2016-2019م) بدراسـة جميع التخصـصـات مع تغيير بسـيط في حد المعدل الأدنى للالتحاق بالتخصـصـات التقنية، حيث انخفض من (60%) في العام 2016م إلى (55%) في الأعوام (2017-2019م)، بينما انخفض في التخصـصـات المهنية في نفس الفترة من (60%) إلى (50%)، أما في الأعوام 2020م و2021م، فكانت فجوة الاختلاف أكبر حيث: تم منع دراسـة: التمريض، العلوم الطبية المساندة، المساعد العدلي، البرامج الهندسية، ومساعد الصيدلة، والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول (11): التخصصات المسموح لطلبة فرع الاقتصاد المنزلي في درجة الدبلوم المتوسط الالتحاق بها حسب السنة والمعدل

التخصص	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برامج العلوم الصحية	%60	%60	%60	%60	---	---
العلوم الطبية المساندة.	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
التمريض	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
مساعد الصيدلة	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج الهندسية	%60	%60	%60	%60	غير مسموح	غير مسموح
البرامج التقنية	%60	%55	%55	%55	%50	%50
البرامج المهنية (الفنية)	%60	%50	%50	%50	%50	%50
برامج العلوم الزراعية	%60	%60	%60	%60	%50	%50
جميع البرامج الشرعية والانسانية والقانونية والتربوية والعلوم الإدارية	%50	%50	%50	%50	---	---
المساعد العدلي (البرامج ذات الطابع القانوني)	---	---	---	---	غير مسموح	غير مسموح
جميع التخصصات المتاحة لفرع الاقتصاد المنزلي خلاف ما ذكر أعلاه	---	---	---	---	%50	%50

المصدر: تجميع الباحثين من أسس القبول الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي.

المَنهَجية والإجراءات

1. منهج الدراسة: اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع الدراسة وأهدافها.

2. مُجتمع الدراسة وعينتها: تم تحديد مجتمع الدراسة المكون من الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي من كلا الجنسين للعام الدراسي 2022-2023م، والبالغ عددهم (1527) أكاديمي، وفيما يلي عرض لخصائص مجتمع الدارسة وفقا لمتغيري المؤسسة والرتبة الأكاديمية:

جدول (12): توزيع خصائص مجتمع الدارسة وفقا لمتغيري المؤسسة والرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية / المؤسسة	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	المجموع
جامعة الأقصى	19	47	169	159	394
الجامعة الإسلامية	103	70	74	18	265
جامعة الازهر	53	53	99	19	224
القدس المفتوحة	7	25	14	19	65
جامعة الأمة	0	0	5	0	5
جامعة فلسطين	2	5	20	8	35
جامعة غزة	1	2	14	11	28
جامعة الاسراء	0	0	27	28	55
العلوم والتكنولوجيا	0	0	35	76	111
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	2	0	21	17	40
فلسطين للتمريض	0	0	0	7	7
فلسطين التقنية	0	0	23	28	51
الكلية العربية	0	0	0	32	32
كلية الرباط	0	0	9	3	12
كلية تنمية القدرات	0	0	2	4	6
كلية العودة	0	0	1	2	3
الدعوة الإسلامية	0	0	0	55	55
مجتمع الأقصى	0	0	24	58	82
الدراسات المتوسطة الازهر	0	0	0	4	4
كلية الزيتونة للعلوم والتنمية	0	0	0	2	2
مجتمع غزة للدراسات السياحية	0	0	0	2	2
تدريب غزة– الوكالة	0	0	4	32	36
تدريب خانيونس– الوكالة	0	0	0	13	13
المجموع	**187**	**202**	**541**	**597**	**1527**

إعداد الباحثين– المصدر: (وزارة التربية والتعليم، 2023: 24–43)

تم تحديد عينة الدراسة من خلال تحديد حجم العينة الفعلية تمت عبر معادلة ستيفن ثامبسون التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[[N-1 \times (q^2 \div z^2)] + p(1-p)]}$$

حيث أن N : حجم المجتمع

z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

q : نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

p : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

(Ozen, Yaman & Acar, 2012, pp.6-10)

هذا وقد بلغت العينة الفعلية (307) فرداً، ولكي يضمن الباحثان الحصول على العددِ المطلوب، فقد قاما بتوزيع (320) استبانة بطريقةٍ عشوائية طبقية، وقد تم استرداد (313) استبانة بنسبة (97.81%)، وهي نسبة كبيرة، وبلغت نسبةِ الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي (95.62%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة.

3. أداةُ الدراسة: اعتمدت الدراسة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد استعان الباحثان في بنائها بعدد من الدراسات السابقة كدراسة حميد وعمران (2021) وهي بعنوان: "دور التخطيط الاقتصادي في موائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003م". حيث تكونت أداة الدراسة من جزئين رئيسين، وهما:

1. الجزء الأول: عبارة عن المُتغير المُستقل ويعبر عن المتغيرات التنظيمية، حيث شملت ما يلي: (الرتبة الأكاديمية، المسمى الوظيفي، مجال التخصص، عدد سنوات الخدمة).

2. الجزء الثاني: وهو عبارة عن المُتغير التابع (ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لحاجة المجتمع البشرية)، وتكون من (26) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني، وتكون من (10) فقرات.
- البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية، وتكون من (8) فقرات.
- البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية، وتكون من (8) فقرات.

وتتم الاستجابة على الاستبانة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً- كبيرة- متوسطة- مُنخفضة- منخفضة جداً)، وتصحح على التوالي بالدرجات: (5-4-3-2-1)، وتم احتساب درجة المفحوص على الاستبانة بجمع درجاته على كل مجال وجمع درجاته على جميع المجالات لحساب الدرجة الكلية للاستبانة، والتي تراوحت بين (26-130 درجة).

صدق الأداة: تم استخدام الصدق الظاهري-صدق المحكمين، بالإضافة إلى صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للاستبانة.

أ. الصدق الظَاهري: تم عرض الصورة الأولية لأداة الدراسة على مجموعة من المختصين في مجال الإدارة والاقتصاد، وذلك بهدف معرفة ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول أبعاد الأداة وفقراتها ومدى وضوحها، وترابطها وتحقيقها لأهداف الدراسة، حيث تم الأخذ بالملاحظات التي حظيت بنسبة اجماع تتجاوز (80%)، وفي ضوئها تم إعادة صياغة بعض الفقرات والتحقق من اتسامها بالخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) بالتطبيق على عينة استطلاعية؛ للتحقق من صلاحيتها للتطبيق على عينة الدراسة الفعلية؛ لتخرج بصورتها النهائية، والتي تكونت من (26) فقرة.

ب. صِـدق الاتسـاق الداخلي: بعد تطبيق أداة الدراسـة على عينة اسـتطلاعية قوامها (30) من الأكاديميين العاملين في مؤسـسـات التعليم العالي من كلا الجنسـين، قام الباحثان بحسـاب معاملات ارتباط بيرسـون بين درجة كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية له، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.591- 0.883) وهي بمستوى دال إحصائياً.

ت. الصِدق البنائي: تراوحت قيم معاملات الارتباط بين مجالات الاستبانة ودرجتها الكلية ما بين (0.922-0.959) وهي قيم مرتفعة، ومؤشر على أن الأداة تتسم بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الاستبانة: تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية.

جدول (13): معاملات ثبات أبعاد الاستبانة ودرَجتِّها الكلية

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني	10	0.893	0.886
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	8	0.886	0.871
البعد الثالث: علاقة أُسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	8	0.930	0.859
الدرجة الكلية للاستبانة	26	0.957	0.859

يتضـــح من الجدول (13) أن جميع قيم ألفا كرونباخ مرتفعة، وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للاســـتبانة (0.957) وهي قيمة مرتفعة أيضـاً، أما باسـتخدام طريقة التجزئة النصـفية، فقد تبين أن قيم معاملات الثبات جميعها جيدة، وكانت قيمة معامل الثبات بطريقة التجزئة النصـفية للدرجة الكلية للاسـتبانة (0.859)، وهي قيمة مرتفعة أيضـاً، مما سـبق يتضح أن الأداة تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات؛ ما يؤهلها للتطبيق على العينة الكلية للدراسة.

4. المحك المُعتمد في الدراسة

تم تصـحيح الاستبانة بِاسـتخدام مقياس لِيكارت الخماسـي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكارت الخماسـي (الحدود الدنيا والعليا) المسـتخدمة في أبعاد الدراسـة، تم حساب المدى (5-1)، ثم تقسـيمه على عدد فترات المقياس الخمسـة للحصـول على طول الفترة، أي (5/4=0.8)، وبعد ذلك تم إضـــافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصـــحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في جدول (14):

جدول (14): يُوضح القيم المرجعية للحكم على مستوى الوزن النسبي

م	درجة الموافقة	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة	المستوى
1	قليلة جداً	من 1 - 1.80	20%- 36%	مُنخفضة جداً
2	قليلة	أكبر من 1.80-2.60	أكبر من 36%- 52%	مُنخفضة
3	مُتوسطة	أكبر من 2.60-3.40	أكبر من 52%-68%	مُتوسطة
4	مرتفعة	أكبر من 3.40-4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
5	مرتفعة جداً	أكبر من 4.20	أكبر من 84%-100%	كبيرة جداً

(Ozen et al., 2012, pp.9)

5. اختبار التوزيع الطبيعي:

حســـب نظرية النهاية المركزية فإنه كلما زاد حجم العينة كلما اقترب تباينها من تباين المجتمع، ويمكن اعتبار أن التوزيع طبيعياً بصـورة تقريبية عندما يصـبح حجم العينة (30) فما فوق. ويُعلق على هذا الشـرط بكونه متعلق بقياس تباين العينة إلى تباين المجتمع، إذ وجد أنه كلما اقترب حجم العينة من (30) وصـــعوداً فإن تباينه ســيقارب تباين حجم العينات الكبيرة (المئات والآلاف)، ومن هنا وُضع الحد الفاصل (30) في التعامل مع بعض الوسائل الإحصائية من قبيل اختبار (T) وتم التعامل معه كونه من المســلمات، وعمم من خلاله فكرة إنه إذا كان عدد المشـــاهدات أقل من (30) فإن شـــرط اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي) قد اختل، وبالتالي وُجب الانتقال إلى الإحصـــاء البديل (اللامعلمي) (Sekaran & Bougie, 2016). وبناء عيه فقد تم استخدام المعالجات الإحصائية المعلمية البارامترية "Parametric".

6. المعالجات الإحصـائية المسـتخدمة: تم معالجة البيانات بالطرق الإحصـائية التالية: المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسـبية، معامل الارتباط بيرسـون، معادلة ألفا كرونباخ، معادلة سـبيرمان براون ومعادلة جتمان، اختبار "ت" T-test، اختبار " One- way ANOVA"، اختبار "Scheffe Test".

تحليل البيانات والنتائج والاجابة عن التساؤلات وتفسيرها

أ- تحليل خصائص عينة الدراسة

تم استخدام التكرارات الإحصـائية لتحديد خصـائص عينة الدراسـة من الأكاديميين العاملين في مؤسسـات التعليم العالي، وتم جمع البيانات الميدانية من خلالها؛ وذلك بهدف التعرف إلى صفاتهم، وتوضيح التركيبة العلمية والعملية لأفراد عينة الدراسة من خلال المتغيرات التنظيمية التالية: (الرتبة الأكاديمية، المسمى الوظيفي، مجال التخصص، عدد سنوات الخدمة).

جدول (15): توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المتغيرات التصنيفية

الرتبة الأكاديمية	التكرار	النسبة%
أستاذ	36	11.8
أستاذ مشارك	41	13.4
أستاذ مساعد	109	35.6
محاضر	120	39.2
المجموع	306	100.0
المسمى الوظيفي	**التكرار**	**النسبة%**
عضو هيئة تدريس	223	72.9
رئيس قسم	52	17.0
نائب عميد	11	3.6
عميد	20	6.5
المجموع	306	100.0
مجال التخصص	**التكرار**	**النسبة%**

علوم إنسانية	212	69.3
علوم طبيعية	94	30.7
المجموع	306	100.0
عدد سنوات الخدمة	**التكرار**	**النسبة%**
أقل من 10 سنوات	64	20.9
من 10 إلى أقل من 20 سنة	150	49.0
20 سنة فأكثر	92	30.1
المجموع	306	100.0

ب- نتائج الدراسة ومناقشة التساؤلات:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس وتفسيرها، والذي ينص على: **ما درجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية؟**

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات عينة الدراسة على استبانة "ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لحاجة المجتمع البشرية" بأبعادها:

أولًا- تحليل وتفسير نتائج فقرات بعد "مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني":

جدول (16): تحليل فقرات بعد "مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني"

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1	تعتمد أسس القبول على خطة شاملة لموارد المجتمع البشرية.	2.843	1.044	56.86	متوسطة	8
2	تراعي أسس القبول خصوصيات المجتمع.	3.101	1.024	62.02	متوسطة	3
3	تحرص أسس القبول على حصول كل طالب على فرصة تعليم في تخصصات تناسب سوق العمل.	2.882	1.086	57.64	متوسطة	5
4	تقوم أسس القبول على الاستثمار الأمثل لجميع أفراد المجتمع.	2.637	1.050	52.74	متوسطة	10
5	تراعي أسس القبول أعداد ومعدلات خريجي فروع الثانوية العامة.	3.336	1.086	66.72	متوسطة	1
6	تحقق أسس القبول غاية اكساب جميع أفراد المجتمع ميزة تنافسية في الحصول على فرص عمل خارجية	2.846	1.017	56.92	متوسطة	7

7	تراعي أســـس القبول عدم توجيه أعداد كبيرة من الطلبة لدراسة تخصصات نظرية تؤدي إلى تكدس في خريجين التخصصات النظرية.	2.663	1.050	53.26	متوسطة	9
8	تعتمد أســـس القبول صـــيغة هجينة تســـمح للطالب بالحصـــول على مهارات متنوعة تمكنه من أداء مجالات أعمال مختلفة.	2.859	1.019	57.18	متوسطة	6
9	تقارن أسس القبول المحلية مع أسس القبول الخارجية.	3.029	1.025	60.58	متوسطة	4
10	تقارن التخصـــصـــات العلمية في بعض الدول مع ما هو متاح محلياً	3.179	0.953	63.58	متوسطة	2
الـدرجـة الكليـة لبعـد مـدى ملاءمـة أســـس القبول للواقع الفلسطيني		2.937	0.783	58.74	متوسطة	–

يتضـــح من الجدول الســـابق أن الأوزان النســـبية لفقرات بعد "مدى ملاءمة أســـس القبول للواقع الفلســـطيني"، تراوحت بين (52.74%–66.72%) وبدرجة متوسطة، وكانت أعلى فقرة في هذا البعد:

* الفقرة (5) والتي نصـــت على: "تراعي أســـس القبول أعداد ومعدلات خريجي فروع الثانوية العامة" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (66.72%) وبدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــــتقدير المبحوثين بزيادة الالتفات إلى احتياجات ســوق العمل وإلى أن هذا يســاعد في توجيه الطلبة بناءً على احتياجات المجتمع. وبشــكل عام، الفقرة تشــير إلى أنه على الرغم من أن الجهات المصــدرة لأســس القبول في مؤســســات التعليم العالي تســعى لمراعاة أعداد ومعدلات خريجي الثانوية العامة وتربطها بشكل وثيق بمتطلبات سوق العمل والمجتمع المحلي من خلال توجيه هذه الأسس ورفع معدلات القبول في التخصــصــات النظرية التي يعتمد المســتقبل المهني لخريجيها بشــكل شــبه كامل على التوظيف الحكومي الذي لا يســتطيع توفير فرص عمل كافية لهم، وهذا يشـــكل جزءًا مهمًا في ضـــمان تلبية الاحتياجات وتطوير المهارات والمعرفة المطلوبة؛ خاصــة في ظل ازدياد أعداد الطلبة في فروع الثانوية العامة وتوجهاتهم نحو تخصــصــات معينة كونها أعلى مكانة اجتماعية في المجتمع. وهذه النتيجة توجب الأخذ بما أوصـــت به دراســـة (متعب ونافل، 2016) من اعتماد معدل للتقديم لا يقل عن (80%)، وذلك لزيادة عرض القوى البشــرية الماهرة وشــبه الماهرة. كما توجب الأخذ بما أوصـــت به دراســـة (الدهشـــان، 2015) من ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة كاعتماد اختبارات قبول.

وكانت أدنى فقرة في بعد "مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني":

* الفقرة (4) والتي نصـــت على: "تقوم أســـس القبول على الاســـتثمار الأمثل لجميع أفراد المجتمع" احتلت المرتبة العاشـــرة والأخيرة بوزن نسبي قدره (52.74%) بدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــــ: أنه قد يكون هناك عوامل أخرى لدى صـــانع القرار تتفوق على الاســـتثمار الأمثل وتعتبر أكثر أهمية عنده في تحديد ســـياســـات القبول. إن دراســـة مختلف العوامل التي يمكن أن تؤدى إلى الاســـــتثمار الأمثل لجميع أفراد المجتمع لم تحظ بنفس درجة الأهمية التي حظيت عليه العوامل التي اســـتند عليها في تحديد أســـس القبول. وقد يتعلق ذلك بالضـــغوط الاجتماعية أو الســـياســـات الحكومية أو

الاقتصـاديات المحلية التي تلعب دورًا أكبر في توجيه القرارات، ووجود ضـغوط خارجية حيث قد يواجه صـانعو القرار في إقرار اسس القبول ضـغوطًا خارجية من مجموعة متنوعة من الجهات مثل جهات حكومية بعينها، النقابات المهنية، وأولياء الأمور. هذه الضغوط قد تؤثر على الأولويات وتجعل من الصعب تحقيق استثمار أمثل لجميع أفراد المجتمع، كما قد يكون هناك تحديات مالية أو تنظيمية تؤثر على القدرة على تحقيق استثمار أمثل لجميع أفراد المجتمع. قد تؤدي قيود الميزانية أو الإجراءات المعقدة إلى تقديم سياسات تفضيلية لبعض الفئات على حساب الأخرى، وقد يتطلب تحقيق توازن بين مجموعة متنوعة من الأهداف والأولويات. قد يكون من الصـعب تحقيق اسـتثمار أمثل لجميع أفراد المجتمع دون التأثير على أهداف أخرى مثل الجودة التعليمية أو التنوع أو الاسـتدامة المالية المرجوة من بعض الجماعات الضـاغطة مثل النقابات. هذا قد يؤدي إلى تقديم تفضيلات لبعض الفئات لضمان الاستفادة القصوى من القوى المتاحة، وبشكل عام فإن هذه النتيجة بحاجة لمزيد من البحث لدى صـانع القرار حول العوامل التي تؤثر على الاسـتثمار الأمثل لجميع أفراد المجتمع عند إقرار أسـس القبول، وكذلك لاستكشاف كيفية تحقيق توازن بين تلك العوامل والأولويات المحددة التي تفوقت في التأثير عليه.

* وبشـكل عام فإن المتوسـط الحسـابي لبعد "مدى ملاءمة أسـس القبول للواقع الفلسـطيني" (2.937)، والوزن النسـبي (58.74%)، وبدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــ: أهمية إقرار أسس قبول في مؤسسات التعليم العالي بما تتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي وســوق العمل الخارجي لضـــمان تأهيل الخريجين وتزويدهم بالمهارات والمعرفة المناسبة. ويمكن القول بأن في هذه النتيجة إشارة إلى ضرورة مراجعة وتحسين أسس القبول باستمرار لضمان تطابقها مع التغيرات في احتياجات المجتمع والتطورات في سـوق العمل، وأهمية تقديم توجيه دقيق للطلبة أثناء اختيارهم التخصـصـات الجامعية لضمان اختيار تخصصات توائم مستقبلهم المهني سواء كان محليا أو خارجياً. صحيح أن "درجة متوسطة" ليس سيئًا ولكنه أيضًا ليس جيداً، وقد يكون هناك امكانية لتحسين ملاءمة هذه الأسس، واليات إقرارها. قد تكون هذه التحسينات تتعلق بربط إقرار الأسس بتخطيط شامل ومعمق لقوى المجتمع البشرية وبتوقع النتائج ودراسة البدائل المتاحة أمام الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين لن تسمح لهم أسس القبول بالالتحاق في تخصصات ما عند الإقدام على التشديد في أسس القبول في هذه التخصـصـات. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسـة (Zwick, 2023) التي توصـلت إلى زيادة التأكيد على اعتماد معدلات الطلبة في المرحلة الثانوية بالولايات المتحدة. كما اتفقت مع دراســة (الدهشــان، 2015) التي توصــلت إلى أن ســياســة القبول في الجامعات المصــرية الحكومية تعتمد على الطريقة التقليدية في القبول، دون مراعاة قدرات الطلبة واستعداداتهم ورغباتهم، ودون وجود التوازن في توجيههم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات التنمية.

ثانياً- تحليل وتفسير نتائج فقرات بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية":

جدول (17): تحليل فقرات بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية"

م	الفقرة	الوسـط الحسابي	الانحراف المعياري	الـوزن النسبي%	درجـة التقدير	الترتيب
1	تُبنى أسـس القبول على تخطيط يتناسـب واحتياجات سوق العمل المحلي.	2.696	1.070	53.92	متوسطة	6

2	تراعي أسس القبول محدودية القدرة الاستيعابية للأيدي العاملة لمختلف قطاعات العمل في قطاع غزة.	2.667	1.020	53.34	متوسطة	7
3	تراعي أسس القبول واقع البطالة في المجتمع.	2.402	1.033	48.04	منخفضة	8
4	تراعي أسس القبول الثقافة السائدة في المجتمع	3.261	1.009	65.22	متوسطة	2
5	تراعي أسس القبول نظرة وطموح المجتمع المستقبلية	2.967	1.094	59.34	متوسطة	3
6	تراعي أسس القبول التركيبة والكثافة السكانية.	2.810	1.054	56.20	متوسطة	4
7	تراعي أسس القبول طبيعة الاقتصاد والصناعات المتاحة محلياً.	2.741	1.062	54.82	متوسطة	5
8	تراعي نظرة المجتمع التي تعتبر الشهادة العلمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي شهادة توظيف معتمدة.	3.473	1.040	69.46	كبيرة	1
الدرجة الكلية لبعد علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية		2.879	0.836	57.58	متوسطة	–

يتضح من الجدول السابق أن الأوزان النسبية لفقرات بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية"، تراوحت بين (48.04%-69.46%) وبدرجة ما بين منخفضة وكبيرة، وكانت أعلى فقرة في هذا البعد:

* الفقرة (8) والتي نصت على: "تراعي نظرة المجتمع التي تعتبر الشهادة العلمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي شهادة توظيف معتمدة" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (69.46%) بدرجة كبيرة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـ: أن نظرة المجتمع إلى الشهادة العلمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم العالي كشهادة توظيف معتمدة يعكس توجه المجتمع واعتباره للتعليم العالي كوسيلة للحصول على فرص عمل جيدة. هذا ويمكن لصانع القرار الاستفادة من هذا التوجه بشكل كبير في إقرار أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي وتوجيه الطلبة للمسار الذي يجد فيه دعماً لمسيرة التنمية، حيث يجب أن تتجاوب تلك الأسس مع توقعات واحتياجات المجتمع وسوق العمل. تمثل هذه النتيجة اعترافًا بأهمية توظيف الشهادات العلمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي تحديداً كأداة لتحقيق فرص مستقبلية ناجحة، وبالتالي، يمكن أن يكون لهذا تأثيراً كبيراً على السياسات الحكومية كما يمكن أن تستفيد منها في توجهاتها التنموية وذلك من خلال تعديل التشريع المتعلق بقانون التعليم العالي وفتح مجال أوسع لمنح الشهادات العلمية مما هو عليه الوضع الراهن. ويرى الباحثان أن تسمية شهادات عملية علمية في قانون التعليم العالي لمجال التعليم التقني بموازاة الدرجات العلمية التي يقرها قانون التعليم العالي الحالي والمتعلقة بالتعليم الأكاديمي وباستقلالية عنها وسيكون لها أثر وسيمثل مخرج لوجهة النظر التي تخشى على مستقبل التعليم الأكاديمي والدرجات العلمية الصادرة عنه.

وكانت أدنى فقرة في بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية":

* الفقرة (3) والتي نصت على: "تراعي أسس القبول واقع البطالة في المجتمع" احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة بوزن نسبي قدره (48.04%) بدرجة منخفضة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن المجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات حباً ورغبة في الالتحاق بالتعليم العالي مما زاد من عدد الخريجين بشكل كبير في الوقت ذاته مع قلة فرص العمل وزيادة البطالة بسبب

الحصار وقلة الموارد الاقتصادية، فأصبح الأمر أكبر من مجرد تعديلات تقليدية على أسس القبول بقدر ما هو تغيير غير تقليدي في توجهات صانع القرار أو تعديلات في قانون التعليم العالي تتناغم مع قناعات المجتمع الفلسطيني الذي ما زال لديه قناعة كبيرة بأهمية الشهادات الأكاديمية وأفضليتها عن الشهادات ذات التخصصات المهنية التي تصادقها جهات غير وزارة التربية والتعليم العالي. كما يفسر الباحثان ذلك بأن واقع البطالة في قطاع غزة قد يكون معقدًا ومتعدد الأبعاد، ولذلك ربما تكون ليست عامل رئيسي في إقرار أسس القبول. كما يرى الباحثان ومن خلال الدراسة النظرية إلى أن قطاع غزة لم يكن يوماً قادراً على استيعاب جميع أفراد العنصر البشري لديه في سوق العمل المحلي، فهناك عوامل أخرى قد تؤثر على مستوى البطالة في قطاع غزة بصورة أكبر من أسس القبول، ولكن المسلم به أن النسبة الأكبر من أفراد المجتمع في قطاع غزة كان مصدر تنمية في المجتمع حيث كان لدى الأغلب مؤهلات تمكنهم من المنافسة في إيجاد فرص عمل خارج حدود قطاع غزة، وعليه وعلى الرغم من انعدام العلاقة المباشرة بين مستوى البطالة في قطاع غزة وأسس القبول إلا أن الباحثين يرى وجود علاقة غير مباشرة بينهما. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل تأثير هذه الفقرة، بالإضافة إلى تحديات تحليل العناصر الأخرى للبيئة الداخلية لقطاع غزة والتي تشمل عوامل أخرى متعددة تؤثر على تكامل أسس القبول مع الواقع المحيط. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة (فرج، 2017) من أنه يجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة.

* وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لبعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية" (2.879)، والوزن النسبي (57.58%)، وبدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــ: أهمية تحليل البيئة الداخلية وتأثيرها على وضع رؤية واستراتيجية لصانع القرار فيما يتعلق بإقرار أسس القبول، حيث يساعد ذلك في تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والتهديدات المحتملة وفرص النجاح، كما أن اشراك معظم القطاعات الحكومية وغير الحكومية والتي تمتلك معلومات كاملة عن بيئاتها الداخلية يضمن كفاءة عالية من النتائج. لذلك يرى الباحثان أن هناك حاجة لمزيد من التركيز على تحليل البيئة الداخلية لقطاع غزة بمشاركة مختلف قطاعات التشغيل حيث لكل قطاع ضوابطه ورؤيته التي تختلف عن الآخر، كما يرى أنه من الضروري أن تكون نتائج التحليل للبيئة الداخلية لقطاع غزة أحد العوامل الأساسية التي يستند إليها صانع القرار في إقرار أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي. حيث توجب هذه النتيجة الأخذ بما أوصت به دراسة (حميد وعمران، 2021) بضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على موائمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل من خلال تطوير منظومة تتحكم بنوعية الاختصاصات وذلك لسد تلك الاحتياجات من جهة ولضمان حصول الخريجين على فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة أخرى.

ثالثاً- تحليل وتفسير نتائج فقرات بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية":

جدول (18): تحليل فقرات بعد "علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية"

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	درجة التقدير	الترتيب
1	تراعي أسس القبول احتياجات سوق العمل الإقليمي المستقطب للعنصر البشري.	2.823	1.034	56.46	متوسطة	2

2	تراعي أســـس القبول احتياجات ســـوق العمل الدولي المستقطب للعنصر البشري.	2.771	1.027	55.42	متوسطة	5
3	تراعي طبيعة قطاع غزة ومحدودية موارده الطبيعية.	2.754	1.053	55.08	متوسطة	7
4	تراعي طبيعة الاحتياجات البشرية للمجتمعات المستقطبة للعمالة	2.761	0.991	55.22	متوسطة	6
5	تراعي أسس القبول محدودية مساحة قطاع غزة.	2.686	1.036	53.72	متوسطة	8
6	تراعي الوضع السياسي والتاريخي وحقيقة عزل القطاع عن عمقه الفلسطيني والعربي.	2.843	1.084	56.86	متوسطة	1
7	تراعي القيود على انتقال البضـــائع والأفراد من وإلى قطاع غزة.	2.803	1.043	56.06	متوسطة	3
8	تراعي القيود الاقتصادية المفروضة على قطاع غزة.	2.797	1.039	55.94	متوسطة	4
الدرجة الكلية لبعد علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية		2.780	0.874	55.60	متوسطة	-

يتضـــح من الجدول الســـابق أن الأوزان النســـبية لفقرات بعد "علاقة أســـس القبول بتحليل البيئة الخارجية"، تراوحت بين (53.72%- 56.86%) وبدرجة متوسطة، وكانت أعلى فقرة في هذا البعد:

* الفقرة (6) والتي نصـت على: "تراعي الوضـع السـياسـي والتاريخي وحقيقة عزل القطاع عن عمقه الفلسـطيني والعربي" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (56.86%) بدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــــ: أنه يمكن أن يؤثر الوضـع السـياسـي والتاريخي لقطاع غزة على إقرار أسـس القبول في المؤسـسـات التعليمية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار عمق قطاع غزة التاريخي سواء كان العمق الفلسطيني أو العمق العربي عند تحليل بيئة القطاع الخارجية. قد يؤدي الوضـع السـياسـي المعقد والتحديات التاريخية إلى ضـرورة مراعاة تلك العوامل عند إقرار أسـس القبول، كما يقع قطاع غزة في عزل عن بقية الأراضـي الفلسطينية والعربية؛ مما يؤثر سلباً على فرص العمل المحلية وبالتالي لا يمكن اعتماد معيار احتياجات سـوق العمل المحلي كعامل وحيد لتحديد فرص العمل والاحتياجات المسـتقبلية لسـوق العمل. لذا من الضـروري مراعاة تلك الحقيقة عند تصـميم أسـس القبول لتوسـيع دراسـة الاحتياجات لتشـمل الإقليم. وهذه النتيجة تشـير إلى أهمية أن تكون أسـس القبول في مُؤسـسـات التعليم العالي متناسـبة مع الوضـع السـياسـي والتاريخي والوضـع الإقليمي الخاص بقطاع غزة، سـعياً لإحداث توافق بين أُسس القَبول واحتياجات الإقليم المحيط بِقطاع غزة كما الاحتياجات المحلية.

وكانت أدنى فقرة في بعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية":

* الفقرة (5) والتي نصـت على: "تراعي أسـس القبول محدودية مسـاحة قطاع غزة" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسـبي قدره (53.72%) بدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــ: محدودية مساحة قطاع غزة تؤدي إلى محدودية سوق العمل الاستيعابية بشكل عام وبفروقات نسبية من تخصص لآخر، وبالتالي من الضـروري أن تراعى هذه الحقيقة وأن تُؤخذ بعين الاعتبار وألا تعتمد دراسـات إقرار أسـس القبول على احتياج سـوق العمل المحلي بمعزل عن فرص العمل الممكن لغالبية عناصر المجتمع الحصول عليها في سوق العمل الخارجي. ومع ذلك تشير هذه الفقرة إلى الصعوبات المحتملة التي يمكن

أن يُواجهها صانع القرار في إيجاد توزان بين فرضية تخفيض معدلات القبول وجودة مخرجات المؤسسات الأكاديمية. ويرى الباحثان بأن توفير بنية تحتية ملائمة لتشغيل جميع الأفراد في ظل المساحة المحدودة للقطاع أمر لا يمكن تحقيقه على المستوى المحلي، لذا وجب على صانع القرار؛ إقرار أسس قبول تحقق توازن بين سمعة وجودة مخرجات التعليم العالي الفلسطيني وبين منح فرصة تعليم تخصصات يطلبها سوق العمل الخارجي مع استخدام أساليب تدريب مكثفة للطلبة أثناء الدراسة إضافة إلى آليات متابعة وتقويم أكثر شدة. وتُظهر هذه النتيجة أهمية تطوير استراتيجيات تخطيطية مبتكرة لتحقيق أقصى استفادة من المساحة المحدودة في القطاع. ويمكن أن يتضمن ذلك البحث عن حلول تقنية وابتكارات لتحسين توظيف المساحة وتوفير بيئة تعليمية فعّالة تلبي طموح الطلبة واحتياج والمجتمع.

* وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لبعد "علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية" (2.780)، والوزن النسبي (55.60%)، وبدرجة متوسطة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بضرورة التركيز والاهتمام بتحليل البيئة الخارجية لواقع قطاع غزة وربط النتائج بإقرار أُسس القبول. وتُشير درجة البُعد المُتوسطة إلى وجود تأثير ملحوظ ولكنه قد لا يكون مُطبق بشكل كافي في عملية إقرار أسس القبول. **ويُفسر الباحثان** أنه توجد العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى وجود علاقة متوسطة بين أسس القبول وتحليل البيئة الخارجية في قطاع غزة، حيث قد يكون هناك اهتمام بتطوير سياسات القبول بما يتوافق مع بيئة قطاع غزة، فالتحليل الجيد للبيئة الخارجية يمكن أن يساعد في فهم احتياجات سوق العمل وبالتالي تحديد أولويات التخصصات والأعداد المطلوبة وبالتالي تحديد معايير القبول بشكل أفضل. وبسبب القيود المالية والبنية التحتية المحدودة في قطاع غزة، يمكن أن يكون لتحليل البيئة الخارجية دورًا في تحديد القدرة على استيعاب الطلبة وتقديم الخدمات التعليمية بشكل فعال. كما يمكن أن يكون لتحليل البيئة الخارجية تأثير على الجهود الرامية إلى تطوير مجتمع محلي مستدام في قطاع غزة. من خلال تحديد احتياجات السوق وتطلعات المجتمع، يمكن للجامعات تقديم برامج تعليمية تساهم في تنمية القدرات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة ما يستوجب التنسيق مع صانع القرار عند إقرار أسس القبول. ومن ناحية أخرى، تحليل البيئة الخارجية قد يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة والسعي للتغلب على نقاط الضعف؛ من خلال إقرار أسس قبول أكثر فاعلية وتناسباً مع طبيعة البيئة. وتحليل البيئة الخارجية يمكن أن يسهم في تحقيق تكامل أفضل بين مخرجات التعليم ومستقبل القوى البشرية واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة. ذلك يمكن أن يزيد من فرص توظيف الخريجين وتلبية طموح أفراد المجتمع. وبشكل عام، تؤثر العديد من العوامل والتحديات المحلية والاقتصادية على العلاقة بين أسس القبول وتحليل البيئة الخارجية في قطاع غزة. ولتعزز هذه العلاقة لا بد من تكامل العمليات والسعي نحو تحقيق الأهداف التعليمية والتنموية في ظل الظروف المحيطة.

رابعاً- تحليل جميع أبعاد "ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لحاجة المجتمع البشرية":

جدول (19): تحليل أبعاد "ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول لحاجة المجتمع البشرية"

الأبعاد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الحكم على الدرجة

البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول للواقع الفلسطيني	10	2.937	0.783	58.74	1	متوسطة
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	8	2.879	0.836	57.58	2	متوسطة
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	8	2.780	0.874	55.60	3	متوسطة
الدرجة الكلية للاستبانة	**26**	**2.871**	**0.776**	**57.42**	–	**متوسطة**

يتضح من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مُؤسسات التعليم العالي لحاجة المُجتمع البشرية؛ حصل على وزن نسبي (57.42%) أي بدرجة متوسطة. ويُفسر الباحثان هذه النتيجة بـــ: أن هناك مستوى من القناعة لدى المبحوثين بمدى وعي القائمين على وضع المعايير بأهمية مُلائمتها ومدى مساهمتها في تأهيل قوى المجتمع البشرية واحتياجاته، بحيث لا يكون هناك عجز أو فائض، وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه المعايير التي تؤثر في إقرار الأسس بحاجة إلى تطوير مستمر لتوائم طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يتسم بالتحديات الكثيرة والظروف السياسية والاقتصادية التي قد تجعل أسس القبول في واد والحاجة المجتمعية في وادٍ آخر، لاسيما في ظل قلة فرص العمل وصعوبة تغيير قناعات أولياء الأمور. كما يجب أن يكون المسؤولون عن هذه العملية أكثر علم ودراية بكافة الأبعاد وقوة تأثيرها في الواقع الفلسطيني، كما يجب أن يوجد لديهم رؤية لاستقراء الأحداث المستقبلية ذات التأثير على الكادر البشري، وأن يقوموا بالنظر إلى كافة الأبعاد مجتمعة ودراسة العلاقات والتأثيرات فيما بينها، وأن يقتنعوا أن ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع من القوى البشرية هي عملية متغيرة وليست ثابتة للاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلية والخارجية ومتغيراتها المتسارعة. حيث تشير النتيجة السابقة إلى الأخذ بما أوصت به دراسة (الجميلي، 2016) بدعوة اصحاب القرار إلى اعتماد معايير في سياسة القبول المركزي تأخذ بعين الاعتبار مستوى الطالب العلمي ومؤهلاته ورغبته وجودة التعليم لما لها علاقة مباشرة بتحقيق فلسفة وأهداف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. كما تشير إلى الأخذ بما أوصت به دراسة (الدهشان، 2015) من ضرورة اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة كاعتماد اختبارات قبول، كما اتفقت مع دراسة (Cedras, 2013) أوصت الدراسة بضرورة مشاركة مسؤولي التعليم العالي في رسم السياسة بشكل مسبق وبالتزامن مع التنفيذ أو الاستهداف.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول وتفسيرها، والذي ينص على: **هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر)؟.**

للإجابة على هذا السؤال؛ قام الباحثان باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (20): اختبار "F" للكشف عن الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول	بين المجموعات	7.220	3	2.407	4.039	0.008	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	179.960	302	0.596			
	الاجمالي	187.180	305				
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	بين المجموعات	6.873	3	2.291	3.348	0.019	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	206.668	302	0.684			
	الاجمالي	213.541	305				
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	بين المجموعات	6.351	3	2.117	2.816	0.039	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	227.026	302	0.752			
	الاجمالي	233.377	305				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	6.734	3	2.245	3.825	0.010	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	177.251	302	0.587			
	الاجمالي	183.985	305				

يتضح من الجدول السابق أن قيم "Sig" المقابلة لقيم "F" أقل من (0.05) في جميع أبعاد الاستبانة وفي درجته الكلية، وهذا يدل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وللكشف عن اتجاه هذه الفروق لجأ الباحثان إلى استخدام اختبار "lsd"، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (21): اختبار lsd للكشف عن اتجاه الفروق على أبعاد الاستبانة ودرجتها الكلية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المتغير	الرتبة الأكاديمية	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي
البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول	أستاذ	–			3.233

	أستاذ مشارك	0.582*	-		2.651
	أستاذ مساعد	0.232	0.349*	-	3.000
	محاضر	0.343*	0.238	0.110	2.890
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	أستاذ	-			3.195
	أستاذ مشارك	0.570*	-		2.625
	أستاذ مساعد	0.267	0.303*	-	2.928
	محاضر	0.370*	0.200	0.103	2.825
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	أستاذ	-			3.100
	أستاذ مشارك	0.573*	-		2.527
	أستاذ مساعد	0.314	0.259	-	2.786
	محاضر	0.336*	0.237	0.022	2.764
الاستبانة ككل	أستاذ	-			3.180
	أستاذ مشارك	0.575*	-		2.605
	أستاذ مساعد	0.268	0.307*	-	2.912
	محاضر	0.349*	0.226	0.081	2.831

* دالة عند 0.05

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

– توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين، ممن رتبتهم الأكاديمية "أستاذ" من جهة والذين رتبتهم الأكاديمية "أستاذ مشارك" و"محاضر" من جهة أخرى، لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت الفروق لصالح الأكاديميين الذين رتبهم الأكاديمية "أستاذ". ويفسر الباحثان هذه النتيجة؛ على الرغم من أن تقديرات الفريقين ضمن الدرجة المتوسطة؛ أن التفوق لصالح الأكاديميين الذين يحملون رتبة "أستاذ" قد يكون ناتج عن تجربتهم العميقة ومعرفتهم الأوسع في مجال التخصصات. قد يعكس تفوق التقدير لصالح "أستاذ" مستوى أعلى من التفرغ للبحث والتدريس وتقديم الإسهامات البارزة في تطوير مواضيع ذات صلة باختصاصهم وبعيدة عن مواضيع أخرى ومنها المعايير موضوع هذه الدراسة. قد يتمتع الأكاديميون ذوو الرتبة "أستاذ" بمكانة أكاديمية أعلى، وبمزيد من الاحترام والتعامل المباشر مع الجهات المعنية بتطوير المعايير وبتأثير أكبر ودور في صياغة وتطوير معايير القبول، هذا التأثير يمكن أن يجعلهم أكثر اطلاع على إجراءات صانع القرار سعياً إلى ملاءمة المعايير.

– توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين، ممن رتبتهم الأكاديمية "أستاذ مشارك" من جهة والذين رتبتهم الأكاديمية "أستاذ مساعد" من جهة أخرى، لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت الفروق لصالح الأكاديميين الذين رتبهم الأكاديمية "أستاذ مساعد". ويفسر الباحثان هذه النتيجة خصوصاً وأن تقدير الرتبتين ضمن الدرجة المتوسطة بـ: قد يكون للأكاديميين ذوي الرتبة "أستاذ مساعد" خبرة ومهارات إدارية وتخطيطية أقل من ذوي الرتبة "أستاذ مشارك". وبالتالي، قد يكون لديهم تصور مختلف لمتطلبات المجتمع من القوى البشرية ومدى تناسقها مع معايير القبول في المؤسسات التعليمية، وقد يكون لديهم تواصلًا أوسع مع صناعة العمل وسوق العمل الخارجي، مما يمكنهم من الربط ويصعب عليهم الفصل بين احتياجات المجتمع وفرص العمل الخارجية.

3. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني، وينص على: **هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي (عضو هيئة تدريس، رئيس قسم، نائب عميد، عميد)؟.**

للإجابة عن هذا السؤال؛ قام الباحثان باستخدام اختبار تحليل التباين ال أحادي One Way ANOVA؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (22): اختبار "F" للكشف عن الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمةSig	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2.531	3	0.844	1.380	0.249	

البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول	داخل المجموعات	184.649	302	0.611			غير دالة احصائياً
	الاجمالي	187.180	305				
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	بين المجموعات	1.633	3	0.544	0.776	0.508	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	211.908	302	0.702			
	الاجمالي	213.541	305				
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	بين المجموعات	1.412	3	0.471	0.613	0.607	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	231.965	302	0.768			
	الاجمالي	233.377	305				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	1.729	3	0.576	0.955	0.414	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	182.256	302	0.603			
	الاجمالي	183.985	305				

يتضح من الجدول السابق أن قيم "Sig" المقابلة لقيم "F" أكبر من (0.05) في جميع أبعاد الاستبانة وفي درجتها الكلية، وهذا يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع البشرية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـ: قد تكون سياسة المؤسسات الأكاديمية في تدوير الأكاديميين في المسميات الإدارية شملت الكثير من المبحوثين لدرجة أظهرت تقييماتهم المتشابهة لمدى ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع البشرية؛ خصوصاً وأن تحليل العينة أظهر أن (252) فرد من إجمالي أفراد العينة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، بغض النظر عن المسمى الوظيفي للأكاديميين.

4. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث، وينص على: **هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير مجال التخصص (علوم إنسانية، علوم طبيعية)؟**

للإجابة عن هذا السؤال؛ قام الباحثان بالمقارنة بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة ممن تخصصهم علوم إنسانية (ن=212) ومتوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة ممن تخصصهم علوم طبيعية (ن=94) لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية باستخدام اختبار ت "T. test" للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (23): اختبار "T" للكشف عن الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تبعاً لمتغير مجال التخصص

البعد	مجال التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة Sig	مستوى الدلالة
البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول	علوم إنسانية	212	2.932	0.782	0.195	0.845	غير دالة احصائياً
	علوم طبيعية	94	2.951	0.788			
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	علوم إنسانية	212	2.837	0.839	1.306	0.193	غير دالة احصائياً
	علوم طبيعية	94	2.972	0.826			
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	علوم إنسانية	212	2.754	0.852	0.783	0.434	غير دالة احصائياً
	علوم طبيعية	94	2.839	0.924			
الاستبانة ككل	علوم إنسانية	212	2.848	0.769	0.779	0.436	غير دالة احصائياً
	علوم طبيعية	94	2.923	0.794			

يتبين من الجدول السابق أن قيم "Sig" المقابلة لقيم "T" أكبر من (0.05) في جميع أبعاد الاستبانة وفي درجتها الكلية؛ مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير مجال التخصص. ويُعزي الباحثان هذه النتيجة إلى أن الأكاديميين –بصرف النظر عن تخصصاتهم سواء كانت علمية، أو تقنية، أو إنسانية– يمتلكون رؤية مشتركة تجاه أهمية تلبية احتياجات المجتمع. هذا التكامل المعرفي يسهم في توحيد وجهات نظرهم تجاه ملاءمة أسس القبول. كما يمكن أن يُفسر ذلك بوجود تواصل وتفاعل مستمر بين الأكاديميين من مختلف التخصصات في الأنشطة الأكاديمية والبحثية، مما أدى إلى توافق في تصوراتهم وتقييماتهم تجاه هذه المعايير.

5. النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع وتفسيرها، والذي ينص على: **هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الأكاديميين في قطاع غزة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من 10 سنوات، من 10–أقل من 20 سنة، 20 سنة فأكثر)؟.**

للإجابة عن هذا السؤال؛ قام الباحثان باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين العاملين لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (24): اختبار "F" للكشف عن الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	قيمة Sig	مستوى الدلالة

البعد الأول: مدى ملاءمة أسس القبول	بين المجموعات	0.144	2	0.072	0.117	0.890	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	187.036	303	0.617			
	الاجمالي	187.180	305				
البعد الثاني: علاقة أسس القبول بتحليل البيئة الداخلية	بين المجموعات	0.738	2	0.369	0.526	0.592	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	212.803	303	0.702			
	الاجمالي	213.541	305				
البعد الثالث: علاقات أسس القبول بتحليل البيئة الخارجية	بين المجموعات	1.129	2	0.565	0.737	0.480	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	232.247	303	0.766			
	الاجمالي	233.377	305				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	0.531	2	0.266	0.439	0.645	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	183.454	303	0.605			
	الاجمالي	183.985	305				

يتضح من الجدول السابق أن قيم "Sig" المقابلة لقيم "F" أكبر من (0.05) في جميع أبعاد الاستبانة وفي درجته الكلية، وهذا يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة من الأكاديميين لدرجة ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول في مؤسسات التعليم العالي لحاجة المجتمع البشرية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة. ويفسر الباحثان هذه النتيجة بـــ: قد يرتبط تجربة العمل في مؤسسات التعليم العالي بتطور فهم الأكاديميين لملاءمة المعايير التي تقوم عليها أســـس القبول لاحتياجات المجتمع، وقد يكون لديهم فهم أعمق لكيفية تلبية احتياجات القوى البشـــرية. قد يكون لدى الأكاديميين ذوي الخبرة الطويلة قدرة أكبر على الحكم على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على احتياجات المجتمع البشرية. قد يكونوا أكثر تجاوبًا مع التطورات الحالية ومتطلبات العصر. قد يكون للأكاديميين الذين يعملون لفترة طويلة القدرة على تقديم تحليل عميق للاحتياجات المســـتقبلية وقد يتاح لهم فرص في المشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتلبية احتياجات المجتمع البشرية. قد يمنح كل ما سبق المبحوثين توجه ثابت لإعطاء حكم متشابه على مدى ملاءمة المعايير التي تقوم عليها أسس القبول واحتياجات سوق العمل، بحيث يمكن أن يسهم في عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديراتهم.

توصيات الدراسة:

- تعديل قانون التعليم العالي وتضمينه لدرجات علمية خاصة بتعليم تقني بحت بمسميات مختلفة ومستقلة عن الدرجات العلمية المجمع عليها حالياً: الدبلوم المتوسط، البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراة والتي تمنح للمجال

الأكاديمي. يتبع التعديل رفع معدلات القبول في التخصصات التي تشهد إقبالاً كبيراً لا يتناسب وحاجة سوق العمل اينما تواجد.

- التوجه نحو افتتاح تخصصات جديدة تلبي الاحتياجات المستجدة للمجتمع والمحيط، والتي تجمع ما بين التخصص النوعي والتكنولوجيا الحديثة، وتكون متاحة لمختلف فروع الثانوية العامة.
- إقرار أسس قبول لا يكون الهدف الوحيد منها تأهيل القوى البشرية لتحقيق توزان مع متطلبات سوق العمل المحلي بل تتعدى ذلك لتشمل استغلال هذه القوى استغلالاً أمثل من خلال اكساب ميزة تنافسية لكافة الأفراد بتوفير فرصة تعليم عالي لتخصصات مطلوبة في سوق العمل الخارجي لإيجاد فرص عمل خارج حدود القطاع.
- عدم منح اعتمادات جديدة للتخصصات التي تشهد تكراراً، وتمثل هدراً، وتسهم في تكدس أعداد الخريجين.
- عدم الاعتماد على التحصيل التراكمي للطلبة المتمثل في فرع ومعدل الثانوية العامة كمعيار وحيد لاعتماد أسس القبول وإضافة معايير أخرى مثل: الوضع الاقتصادي وقدرة سوق العمل على استيعاب كافة أفراد المجتمع، التخصصات التي تحتاجها المجتمعات المستقطبة للقوى البشرية، التوزيع الديمغرافي، الاستقرار السياسي.
- اعتماد صيغة هجينة ومعايير أخرى لأسس القبول وعدم الاكتفاء بالصيغ الحالية التي تعتمد معدل وفرع الثانوية العامة فقط، كاعتماد اختبارات قبول على سبيل المثال.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الأغا، إحسان خليل. (2000). *البحث العلمي: عناصره، مناهجه، أدواته*. غزة: مطبعة الأمل التجارية.
2. بلال، محمد إسماعيل. (2004). *إدارة الموارد البشرية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
3. بودبوس، سامي، وزهمول، خالد. (2020). *إدارة الموارد البشرية: رؤية استراتيجية وتطبيقات عملية*. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
4. الجميلي، عظيم كامل زريزب. (2016). اتجاهات قادة الرأي في الوسط الجامعي إزاء سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .*مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، *6*(1)، 20-35.
5. حميد، سناء سالم، وعمران، ستار جابر. (2021). دور التخطيط الاقتصادي في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق بعد عام 2003. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (130)، 94-105.
6. الدهشان، جمال علي. (2015). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. *مجلة نقد وتنوير*، (2)، (خريف 2015).
7. فرج، سكنه جهيه. (2017). دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015). *مجلة الاقتصادي الخليجي*، (34)، (كانون أول 2017).
8. علي، أحمد جابر حسنين. (2014). *الإدارة الفعالة للموارد البشرية: دليل المدير المحترف* (ط.1). القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
9. قانون رقم (11) لسنة 1998م بشأن التعليم العالي (فلسطين).

10. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي. ديوان الفتوى والتشريع، الوقائع الفلسطينية، العدد 142، الرقم المرجعي: 2018-4-142.

11. المبيضين، صفوان، والأكلبي، عائض. (2012). *التخطيط في الموارد البشرية*. عمان: دار اليازوري.

12. متعب، مالك دحام، ونافل، إخلاص قاسم. (2016). سياسات التعليم العالي وإشكالية البطالة في العراق. *مجلة حمورابي*، (17-18).

13. مكتب رئيس الوزراء. (2021). *الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي، الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023*. دولة فلسطين.

14. نجا، علي عبد الوهاب .(2015). *مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية* (ط. 2). الإسكندرية: الدار الجامعية.

15. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2014). *تقرير الأطلس الفني*. فلسطين: وزارة التخطيط الفلسطينية.

16. وزارة التربية والتعليم العالي. (2023). *الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم العالي في محافظات غزة 2022/2023م*. غزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Atherton, G., Geanta, I., Haj, C., Orr, D., & Usher, A. (2017). *Study on the impact of admission systems on higher education outcomes: Volume I: Comparative report*. Publications Office of the European Union. https://doi.org/10.2766/943076
2. Dugassa, B. W. (2019). *The practices and challenges of human resource planning: In Horo Guduru Wollega Zone* [Master's thesis, Addis Ababa University]. Addis Ababa University Repository.
3. Özen, G., Yaman, M., & Acar, G. (2012). Determination of the employment status of graduates of recreation department. *TOJRAS: The Online Journal of Recreation and Sport, 1*(2), 6–23.
4. Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley & Sons.
5. Zwick, R. (2023). *The role of standardized tests in college admissions: A civil rights agenda for the next quarter century*. Civil Rights Project/Proyecto Derechos Civiles, UCLA.

ثالثاً: المراجع المُرَوْمَنَة (Romanized Arabic References)

1. Al-Agha, I. K. (2000). *Al-baḥth al-ʿilmī: ʿanāṣiruhu, manāhijuhu, adawātuhu* [Scientific research: Its elements, methods, and tools]. Ghazza: Maṭbaʿat al-Amal al-Tijāriyya.
2. Al-Dahshan, J. A. (2015). Ruʾya muqtaraḥa li-taṭwīr nuẓum al-qubūl bi-al-jāmiʿāt al-miṣriyya al-ḥukūmiyya li-taḥqīq al-ʿadāla al-ijtimāʿiyya fī al-taʿlīm [A proposed vision for developing admission systems in Egyptian public universities to achieve social justice in education]. *Majallat Naqd wa-Tanwīr*, (2), 1–25.
3. Al-Jumaili, A. K. Z. (2016). Ittijāhāt qādat al-raʾy fī al-wasaṭ al-jāmiʿī izāʾ siyāsat wizārat al-taʿlīm al-ʿālī wa-al-baḥth al-ʿilmī [Trends of opinion leaders in the university

community regarding the policy of the Ministry of Higher Education and Scientific Research]. *Majallat Markaz Bābil lil-Dirāsāt al-Insāniyya*, 6(1), 20–35.

4. Al-Mubaideen, S., & Al-Aklabi, A. (2012). *Al-takhṭīṭ fī al-mawārid al-bashariyya* [Human resources planning]. ʿAmmān: Dār al-Yāzūrī.
5. Ali, A. J. H. (2014). *Al-idāra al-faʿāla lil-mawārid al-bashariyya: dalīl al-mudīr al-muḥtarif* [Effective human resources management: A professional manager's guide] (1st ed.). Al-Qāhira: Al-Majmūʿa al-ʿArabiyya lil-Tadrīb wa-al-Nashr.
6. Bilal, M. I. (2004). *Idārat al-mawārid al-bashariyya* [Human resources management]. Al-Iskandariyya: Dār al-Jāmiʿa al-Jadīda.
7. Boudebous, S., & Zahmoul, K. (2020). *Idārat al-mawārid al-bashariyya: ruʾya istirātījiyya wa taṭbīqāt ʿamaliyya* [Human resources management: A strategic vision and practical applications]. Benghazi: Dār al-Kutub al-Waṭaniyya.
8. Dīwān al-Fatwā wa-al-Tashrīʿ. (2018). *Qarār bi-qānūn raqm (6) li-sanat 2018m bi-shaʾn al-taʿlīm al-ʿālī* [Decree-law No. 6 of 2018 concerning higher education]. Al-Waqāʾiʿ al-Filasṭīniyya, (142).
9. Faraj, S. J. (2017). Dawr al-taʿlīm fī al-tanmiya al-iqtiṣādiyya fī al-ʿIrāq lil-mudda (2004–2015) [The role of education in economic development in Iraq for the period (2004–2015)]. *Majallat al-Iqtiṣādī al-Khalījī*, (34).
10. Filasṭīn. (1998). *Qānūn raqm (11) li-sanat 1998m bi-shaʾn al-taʿlīm al-ʿālī* [Law No. 11 of 1998 concerning higher education].
11. Hamid, S. S., & Imran, S. J. (2021). Dawr al-takhṭīṭ al-iqtiṣādī fī muwāʾamat mukhrajāt al-taʿlīm al-ʿālī wa-mutaṭallabāt sūq al-ʿamal fī al-ʿIrāq baʿd ʿām 2003 [The role of economic planning in aligning higher education outcomes with labor market requirements in Iraq after 2003]. *Majallat al-Idāra wa-al-Iqtiṣād*, (130), 94–105.
12. Maktab Raʾīs al-Wuzarāʾ. (2021). *Al-istirātījiyya al-qiṭāʿiyya lil-taʿlīm al-ʿālī wa-al-baḥth al-ʿilmī, al-khuṭṭa al-waṭaniyya lil-tanmiya 2021–2023* [Sectoral strategy for higher education and scientific research, National Development Plan 2021–2023]. Dawlat Filasṭīn.
13. Mutaʿib, M. D., & Nafil, I. Q. (2016). Siyāsāt al-taʿlīm al-ʿālī wa-ishkāliyyat al-biṭāla fī al-ʿIrāq [Higher education policies and the problem of unemployment in Iraq]. *Majallat Ḥammūrābī*, (17–18).
14. Naja, A. A. W. (2015). *Mushkilat al-biṭāla wa-athar barnāmaj al-iṣlāḥ al-iqtiṣādī ʿalayhā: dirāsa taḥlīliyya taṭbīqiyya* [The problem of unemployment and the impact of the economic reform program on it: An analytical and applied study] (2nd ed.). Al-Iskandariyya: Al-Dār al-Jāmiʿiyya
15. Wizārat al-Tarbiyya wa-al-Taʿlīm al-ʿālī. (2023). *Al-kitāb al-iḥṣāʾī al-sanawī lil-taʿlīm al-ʿālī fī muḥāfaẓāt Ghazza 2022/2023m* [Annual Statistical Yearbook of Higher Education in Gaza Governorates 2022/2023]. Ghazza, Filasṭīn.
16. Wizārat al-Takhṭīṭ wa-al-Taʿāwun al-Dawlī. (2014). *Taqrīr al-aṭlas al-fannī* [Technical Atlas Report]. Filasṭīn: Wizārat al-Takhṭīṭ al-Filasṭīniyya.